وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط 1991 – 2003.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

حسام الدين سالم

إشراف الأستاذ:

علي بلدي

السنة الجامعية : 2017/2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط 1991 – 2003.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

حسام الدين سالم

إشراف الأستاذ:

علي بلدي

السنة الجامعية : 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : " وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ".

سورة البقرة [**الآية**120]

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص والتقدير الكبير إلى من رعاني طالبا ومعدًا لهذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل **الأستاذ: علي بلدي** الذي له الفضل بعد الله تعالى على الطالب و على البحث منذ كان الموضوع عنوانا وفكرة إلى أن أصبح رسالة. فله مني أسمى عبارات الشكر والتقدير والإحترام.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على جهودهم المبذولة في تقدير وتقييم هذه الدراسة.

كما أسدي الشكر لكل من الأستاذ: **مصمودي نصر الدين – كريم مطر حمزة الزبيدي – سعيدي السعيد – نعيم جاسم محمد**. على تصويباتهم.

كما أسدي جزيل شكري وإمتناني إلى عائلتي التي ما لبثت تحثني على الإصرار والعزيمة والمثابرة.

فلهم مني كل الحب والمودة والوفاء

والشكر الموصول إلى زملائي وزميلاتي وكل الأصدقاء الذين رافقوني طيلة انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ و كل العاملين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر– بسكرة.

الاهداء

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحا وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعبا وها نحن اليوم نقف أمامكم وبيدنا شعلة علم سنحرص كل الحرص عليها حتى لا تنطفئ. فالحمد والشكر لله أولا وأخيرا على توفيقه لنا.

ثم أتقدم بالشكر إلى من علمني كيف أبدأ الألف ميل بخطوة إلى يدي اليمنى إلى من علمني الصعود وعيناه تراقبني... **والدي العزيز**.

إلى صاحبة القلب الحنون إلى من كانت بجانبي في كل المراحل التي مضت وتلذذت بالمعاناة وكانت شمعة تحترق لتنير دربي

إلى أغلى من كل غالي ... **والدتي الحبيبة**.

إلى... **أخوي** ... **أختاي**...

لكل من أمسك بيدي وعلمني حرفا .

إلى من لهم الفضل في إرشادنا إلى طريق العلم والمعرفة ... إلى **أساتذتي الأفاضل**.

أصدقائي وأحبتي من سهروا معي في مسيرتي العلمية ... إلى من مدوا أياديهم البيضاء في ظلام الليل وكانوا عونا لي... **عيسى قبشي** ...**يوسف بدري** ... **عمر محبوب** ...**لوصيف هشام** ... **علي عزي** ... **الصادق رتيمة** ... **اطراد فوزي عبد الحق**....**سليمان أخضر**.... **إدريس**...**علاء الدين**....

أهدي عملي.

حسام الدين سالم

المـــقـــدمـة

مقدمة :

تحتل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دول العالم حيزا مهما في تاريخ العلاقات الدولية خاصة إذا كان لهذه الدول أو البعض منها وزن سياسي وعسكري على الساحة العالمية، متناسية الاختلاف والتباين الإيديولوجي و العقائدي بين الدولتين متناغمة مع ماتمليه أو تفرضه الحقائق والمعطيات الواقعية في العلاقات الدولية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يضفي أهمية لتلك الدول، وعليه فان هذه الدراسة تكتسب أهمية مميزة كونها تسعى إلى استقراء واستنباط ثم تحليل العلاقة القائمة بين دولتين متحالفتين في مختلف المجالات، بين احد قطبي السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية هي تركيا الحديثة الوريث الشرعي للدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية.

تعود العلاقات بين الطرفين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر مع المنظمات التبشيرية والاستطلاعية والمشروعات التجارية وتطورت هذه العلاقات مع التاريخ بحيث أصبحت تركيا تمثل أهمية سياسية ودورا فعالا في السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية اثر تعاظم دور ونفوذ الاتحاد السوفياتي سابقا في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى تقارب الدولتين أكثر في سياستهما الخارجية في المنطقة لتضييق الخناق على الاتحاد السوفياتي (سابقا). فالرؤية الأمريكية لتركيا تنطلق من كونها احد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوربا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط، ولان الموقع الجغرافي لأي دولة له أهمية في تحديد مركزها السياسي والاستراتيجي في العلاقات الدولية وهو الأمر الذي يشمل تركيا التي اعتمدت منذ عهد الإمبراطورية العثمانية في البحث عن توازنات دولية وهو ما

اتضح في سياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المصلحة الذاتية لتركيا، لذلك فالمتتبع لمسار العلاقات بين البلدين يستنتج أن المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية هي المحدد الرئيسي في تطور العلاقات بين الطرفين. لان تركيا تمثل أهمية إستراتيجية للأمن القومي الأمريكي خاصة أن الشراكة الأمنية تمثل احد أهم مرتكزات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيسي للسلاح التركي باعتبارها عضوا فعالا في الحلف الأطلسي ولها قواعد عسكرية في تركيا لحماية مصالحها ومصالح تركيا في المنطقة. ونظرا لما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات في موازين القوى الدولية باعتباره أداة مهمة من أدوات التحكم في النظام الدولي الجديد بحكم الأهمية الإستراتيجية حضاريا وجغرافيا واقتصاديا وسياسيا ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوراقه من اجل بسط نفوذها الكامل عليه عبر ترتيبات سياسية وأمنية تشرف عليها هي ويسهر حلفاؤها من غير العرب على تنفيذ هذه الترتيبات بدعم سياسي وعسكري منها. ولم تكن تركيا في نظر الأمريكيين ضمن المخطط الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط وتحديدا بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 بسقوط الاتحاد السوفياتي إلا احد أدوات احتواء العراق وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط. شكلت حرب الخليج الثانية انقلابا جذريا في العلاقات التركية الأمريكية لأنها أقنعت الولايات المتحدة الأمريكية بان لتركيا أهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة للمصالح الأمريكية لا ينبغي النظر إليها من خلال دورها في حلف شمال الأطلسي سابقا وإنما من منظور ما بات يعرف بالشرق الأوسط الكبير. وفي هذا الإطار جاء موضوع دراستي تحت عنوان "**العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط خلال (1991- 2003)**".

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دعتني إلى البحث في هذا الموضوع وألخصها فيما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**

1 – الرغبة في التخصص في شؤون الشرق الأوسط من خلال دراسة تأثير العلاقات التركية الأمريكية على كياناته السياسية.

2 – الميول الشخصي أو الوقوف على أهم المحطات التي شهدتها العلاقات التركية الأمريكية على الرغم من الاختلاف الكبير بين الدولتين فالأولى تمثل رمز الخلافة الإسلامية والثانية تمثل رأس العالم الغربي.

- **الأسباب الموضوعية:**

1- التعرف على طبيعة العلاقات التركية الأمريكية ومدى تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط.

2- تبيان أهم المحددات التي تتحكم في العلاقات بين البلدين.

3-قراءة وتحليل الإبعاد التاريخية والسياسية للعلاقات بين البلدين.

4- الوقوف على الإبعاد الإستراتيجية لكل من تركيا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز دور تركيا الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ومدى ارتباطه بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ التعرف على طبيعة العلاقات التي تتحكم في البلدين في ضوء المصالح المشتركة.
- ✓ إبراز منظور تركيا الذي تسعى إلى تحقيقه في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ إبراز منظور الولايات المتحدة الأمريكية الذي تعمل على تحقيقه في ضوء علاقاتها مع تركيا.

الإشكالية العامة:

ماهي محددات العلاقات التركية الأمريكية على ضوء الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ؟

وتندرج تحت الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها كالتالي:

1- ما هي الخلفية التاريخية لمسار العلاقات التركية الأمريكية ؟

2- ما هي الأبعاد المحددة لشكل العلاقات التركية الأمريكية ؟

3- ما مدى تأثير العلاقات التركية الأمريكية على الشرق الأوسط ؟

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية العامة، تمت معالجة الموضوع وفق الخطة التالية:

مقدمة: تناولنا فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه.

الفصل الأول: يتناول الخلفية التاريخية لمسار العلاقات التركية الأمريكية خلال الفترة (1830- 1991) وتم فيه التطرق إلى بداية العلاقات العثمانية الأمريكية ومن ثم تطورها مع قيام الجمهورية التركية، وبعد الثورة الإيرانية، وفي الأخير العلاقات التركية الأمريكية مطلع التسعينات.

الفصل الثاني: جاء بعنوان" محددات العلاقات التركية الأمريكية" تناولت فيه الموقع الجغرافي، والمحدد الاستراتيجي، والمحدد الاقتصادي، والمحدد الكردي، وعضوية تركيا في الاتحاد الأوربي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان اثر العلاقات التركية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط وتطرقت فيه إلى موضوع الحرب على العراق، و تطورات القضية الكردية ، وأخيرا موضوع الصراع العربي الإسرائيلي.

خاتمة: تناولنا فيها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة العلاقات التركية الأمريكية أهمية بالغة لدي الباحثين والمختصين في شؤون الشرق الأوسط من سياسيين ومؤرخين، فموقع تركيا الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وحدودها مع روسيا كما قربها من منطقة الخليج العربي المنطقة النفطية الأولى في العالم زاد من التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتركيا والتنسيق معها. حيث أصبحت تركيا أهم حليف استراتيجي للولايات المتحدة بصفة خاصة وللغرب بصفة عامة في الشرق الأوسط. لذا تعد طبيعة العلاقات بين

الجانبين مهمة ومهمة جدا على دول المنطقة كلها نظرا لأهمية كلتا الدولتين لشعوب الشرق الأوسط وتأثيرها في مسار التطورات السياسية والاقتصادية لدولهما، وعليه تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- إبراز الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتي جعلتها محل تنافس ما بين القوى الكبرى.
- اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة لاحتوائها على اكبر الاحتياطات النفطية في العالم.
- حساسية الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة، والتي تعتبر فترة تحول هامة في تاريخ العلاقات الدولية في ظل بروز نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع فقد اعتمدت على المناهج التالية:

1 – المنهج التاريخي: وذلك لتتبع المسار التاريخي للعلاقات بين البلدين، كذلك الانطلاق من فكرة ان الظاهرة السياسية لا يمكن فهمها دون الإطار التاريخي لها.

2 – المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لملائمته موضوع الدراسة، من خلال وصف مشكلة الدراسة بهدف تحليلها اذ يعتبر هذا المنهج من المناهج المعاصرة والمتداولة في دراسة العلاقات الدولية،

وعليه سنوظفه في وصف وتحليل العلاقات التركية الأمريكية ومدى تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط عبر القراءة المتأنية للأحداث ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

3 – المنهج الإحصائي: نظرا لوجود بيانات وأرقام تدل على تبادل تجاري عسكري بين تركيا والولايات المتحدة.

الصعوبات:

وبطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي ومن الصعوبات:

1. صعوبة تناول موضوع ذو بعد سياسي من زاوية تاريخية.
2. صعوبة فهم التوجهات السياسية التركية والأمريكية في وقت مضى وبموضوعية تامة نظرًا لتشابك الأحداث وتناقض الرؤى بين الطرفين أو بين سياسيي تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن صعوبات عدم الحصول على مصادر كافية نظرًا لعدم نشر الوثائق كاملة على المواقع الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

دراسة ثامر كامل و نبيل محمد سليم: العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، وإستهل الباحثان دراستهما بأن كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبطان بشبكة من العلاقات ذات المضامين المختلفة، كما وضحت الدراسة أن لهذه العلاقات تأثيراتها ودلالاتها في

المعادلات السياسية والأمنية للشرق الأوسط على الرغم من أن هذه التأثيرات ليست بجديدة إلا أنها أضحت تكتسب أهمية خاصة في ظل التحولات التي طرأت على النظام الدولي بداية من العام 1989 والذي شهد تفكك منظومة الدول الشيوعية وإنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991 وإنحسار نفوذه وتعزيز أطروحة النظام الدولي الجديد وظهور آليات جديدة تختلف تماما عن تلك التي كانت قائمة إبان حقبة الحرب الباردة، ما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة اكبر للتحكم في موازين السياسة والأمن لا سيما في المناطق والأقاليم التي تتمتع بالأهمية وتتسم بالحساسية.

دراسة حسين خورشيد دلي: تركيا وقضايا السياسة الخارجية، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.

جاءت هذه الدراسة للبحث في إتجاهات السياسة الخارجية التركية وعلاقة هذه الإتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك بالجغرافية السياسية الموزعة بين أوربا والشرق الأوسط وأسيا الوسطى والقفقاس والبلقان، وترتكز الفرضية للدراسة على أن تركيا بلد مسلم ينبغي لها إقامة علاقات جيدة بينها وبين دول المجاورة لها جغرافيا من خلال إيجاد حل للمشاكل الخلافية وضرورة بناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والإستقرار بدلا من القطيعة وأجواء التوتر والشك والتناقض في المصالح.

دراسة كريم مطر حمزة الزبيدي: سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2012.

تناول فيها الباحث طبيعة التوجه الأمريكي نحو تركيا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مبدأ ترومان، كما وقف عند الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا بعد اتساع دائرة الأحلاف الغربية التي أرادت تطويق الإتحاد السوفياتي ومنها المشروع الأمريكي للدفاع الشرق الأوسط وحلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، كما كان للولايات المتحدة الأمريكية إهتمام استثنائي بتركيا خاصة ما بين 1957 و 1960 وخلال هذه الفترة كان ثمة إنقلاب في تركيا هو انقلاب 1960 ومن الطبيعي أن يضع المؤلف العلاقات التركية الأمريكية في إطارها الزماني والمكاني.

الفصل الأول: المسار التاريخي للعلاقات التركية الأمريكية حتى عام 1991.

أولا: العلاقات العثمانية الأمريكية.

- المعاهدة التجارية العثمانية – الأمريكية 1830.

- بروتوكول ومعاهدتي 1874.

ثانيا: *العلاقات التركية الأمريكية مع قيام الجمهورية التركية.*

ثالثا: *العلاقات التركية الأمريكية بعد الثورة الإيرانية.*

رابعا: *العلاقات التركية الأمريكية مطلع التسعينات.*

الفصل الأول: المسار التاريخي للعلاقات التركية – الأمريكية.

قد يكون من الضروري أن نتطرق إلى بداية العلاقة ما بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إنطلاقا من الماضي لأن ذلك وبلا منازع يساعدنا على فهم الحاضر وتكوين صورة شاملة لما يمكن أن تؤول إليه هذه العلاقة في المستقبل.

أولا: نشأة العلاقات العثمانية – الأمريكية.

بدأت العلاقة ما بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تسير بخطى بطيئة يشوبها الحذر الشديد، إلا أن حالة البطء ما كانت لتدوم أكثر من اللازم، إذ هبت جملة من العوامل والمؤثرات السياسية التي أجبرت على الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الإقتراب أكثر من تركيا، وأبدت تركيا هي الأخرى عدم المماطلة والممانعة في الإقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية لأن كلا الطرفين كانا على إيمان تام بأن مصالحهما المشتركة تتطلب التلاحم، وعلى الرغم من طابع عدم التوازن وهو السمة الغالبة على العلاقات بين البلدين لاسيما إذا ما تأملنا في مكونات هذه العلاقة سياسيًا وإقتصاديا، إلا أن هذا ما كان ليكون حاجزًا في طريق بناء علاقات سياسية دبلوماسية بين البلدين مبنية على أساس تحقيق المصالح.

من المتعارف عليه والمتداول أن عامل الزمن يلعب دورًا كبيرًا في تغير الظروف المرتبطة بأي كيان سياسي، بحيث لا تستمر هذه الظروف على نفس النسق، وهو الأمر الذي ينطبق على السياسة التي إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع الخلافة العثمانية الإسلامية، هذه السياسة القائمة على توجهات ومطامح جديدة قائمة على الدبلوماسية التي تراعي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كانت التجارة العامل الرئيسي الأول في التوجه الأمريكي نحو الدولة العثمانية والمغرب العربي في أواخر القرن الثامن عشر، فبعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا فقدت الحماية التي كانت تضمنها بريطانيا لتجارة مستعمراتها السالفة في أمريكا الشمالية ونتج عن هذا الوضع سلسلة من الصعوبات كان يجب على الدولة الناشئة مواجهتها لوحدها، ومن أبرز هذه الصعوبات تعرض التجارة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط إلى المضايقات من طرف سفن شمال إفريقيا وأمام هذا الوضع رأت

[1]– كريم مطر حمزة الزبيدي: **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، دار العلوم العربية، بيروت، 2014، ص 22.

الولايات المتحدة الأمريكية أهمية القيام بمساعي لعقد إتفاقيات مع حكام المنطقة لضمان استمرارية تجارتهم[1].

- **المعاهدة التجارية العثمانية – الأمريكية 1830م.**

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تخمن في بداية الأمر التقرب من الدولة العثمانية وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها لعدم حاجة الرأسماليين الأمريكيين لأسواق تلك الدول نتيجة بعدها الجغرافي وعدم تطور وسائل النقل آنذاك، وضف على هذا النفوذ الأوربي المتزايد في الدولة العثمانية لهذا كانت هذه الأسباب مجتمعة ذرائع لتغلغل النفوذ الأمريكي في الدولة العثمانية عن طريق تقوية العلاقات الدبلوماسية والتجارية والبعثات التبشيرية، لكن أيقن المسؤولون الأمريكيون أهمية أسواق الدولة العثمانية من خلال الجهود الفردية التي قام بها التجار الأمريكيون في شراء الأفيون التركي بأسعار زهيدة حيث يعتبر هذا الأخير من أشهر أنواع الأفيون في العالم طبيا، إذ يعملون على إحتكاره وبيعه بأسعار باهضة في الصين لهذا فهو يعتبر موردًا هاما للتجار الأمريكيين[2].

وصلت أولى الطلائع للتجار الأمريكيين إلى (ميناء سميرنا) أزمير[*] حاليا. إذ تمكن وود موس Woodmos واوفلي Offley من إنشاء أول غرفة تجارية أمريكية في اسطنبول عام 1811 من أجل حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث كانت هذه الغرفة التجارية الأمريكية في اسطنبول المنسق الدبلوماسي بين الحكومتين العثمانية والأمريكية.

---

[1] – هشام سوادي هاشم السوداني : **العلاقات الأمريكية العثمانية (1908 – 1920)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، تخصص فلسفة التاريخ الحديث، إشراف خليل علي مراد، كلية التربية، جامعة الموصل، بغداد، 2002، ص 28.

[2] – نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع: **العلاقات التركية – الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي (1950 – 1960)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، إشراف قيس ناطق محمد الدليمي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2004، ص 9.

[*]–**أزمير**: تعتبر هذه المدينة من أكبر وأعرق المدن التركية المطلة على بحر إيجه وتعرف هذه المدينة أيضا باللغة التركية باسم "المدينة الجميلة "وهي مدينة ساحلية على قمة خليج طويل وضيق يزدحم بالسفن واليخوت فهي صاحبة الميناء الثاني في تركيا بعد ميناء إسطنبول وهي مدينة تحتضن معالم الحضارة الرومانية إلى جانب معالم الحضارة التركية . (أنظر: الملحقية الثقافية السعودية في تركيا : **الدليل الإرشادي للطالب والباحث السعودي في تركيا**، الملحقية الثقافية السعودية في تركيا، أنقرة، ص 10).

في السابع من أيار 1830 توصل الطرفان إلى إبرام معاهدة تجارية تثبت إطار العلاقات العثمانية الأمريكية حيث تضمنت المعاهدة تسع مواد. نصت المادة الأولى منها على دفع التجار الأمريكيين عند دخولهم إلى الأراضي العثمانية رسما جمركيا مماثلا لتلك التي تدفع من قبل الدول الأكثر رعاية (فرنسا وإيطاليا)، وبالمقابل يعامل رعايا الدولة العثمانية المعاملة نفسها إذا ما دخلوا أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا أعطت المعاهدة لعثمانية – الأمريكية جميع حقوق الدول الأكثر رعاية وتفضيلا بالإضافة إلى الامتيازات الأخر، كما نصت المعاهدة على فقرة رئيسية تتعلق ببيع الأمريكيين للعثمانيين سفن حربية وبسعر نظيراتها التي تبيعها الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية.خاصة وان العثمانيين كانوا في حاجة ماسة إلى السفن الحربية بعد تدمير الأسطول العثماني في معركة نافارينNavarin، وبعد هذه الحادثة صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على نصوص المعاهدة في الأول من شباط 1831، لكن مع رفضه لنص المادة السرية لكونها تعتبر إنتهاكا لمبدأ سياسة الحياد وعدم التدخل. وفي العام نفسه أنشات الحكومة الأمريكية أول مفوضية لها في الدولة العثمانية في أزمير وتم تعيين ديفيد بورتز أول ممثل دبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الباب العالي، وفي مارس 1839 رفعت الولايات المتحد الأمريكية مفوضيتها إلى درجة سفارة مقرها العاصمة العثمانية اسطنبول. على الرغم من أن الدولة العثمانية لم ترسل مندوبا لها في الولايات المتحدة الأمريكية إلا عام 1867 وتعيين بليك باسا وزير عثماني مفوض في الولايات المتحدة، ومن هنا كانت معاهدة 1830م الميلاد الحقيقي لبداية العلاقات العثمانية – الأمريكية نتيجة لزيادة المصالح الأمريكية في الدولة العثمانية وفق ما جاء في المعاهدة من إمتيازات[1].

[1] – نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع: **مرجع سابق**، ص10–11.

- **بروتوكول[*] ومعاهدتي 1874م.**

لقد كان السبب وراء إبرام بروتوكول ومعاهدتي 1884 هو إيجاد حل يرضي الطرفين لثلاث مسائل مهمة تتعلق الأولى بعدم قدرة الأجانب على تملك العقارات، والثانية تتعلق بالمعاملة المميزة للمواطنين الأمريكيين الذين سبق وكانوا رعايا عثمانيين، أما الثالثة خاصة بتسليم المجرمين بين الحكومتين.

1-بروتوكول 1874م.

وبموجب هذا البروتوكول وافق الباب العالي في الخط الهمايوني الصادر عام 1856 منح حق تملك العقارات للأجانب، والذي كان يرسي الأسس لزيادة تغلغل كل من أمريكا والدول الأوربية وعلى ما يبدو أن هذا القرار لم يدخل حيز التنفيذ، الأمر الذي دفع بسفير كل من فرنسا وروسيا على الاحتجاج عام 1862م لدى مسؤولي الباب العالي للمطالبة بتطبيق ما جاء في الخط الهمايوني، لكن هذا الاحتجاج باء بالفشل ولم يأت بنتيجة. فقوانين الدولة العثمانية لم تكن تسمح للأجنبي بأن يمتلك عقارًا بإسمه الخاص وفي حالة ما إذا رغب أي مواطن أمريكي أن يتملك عقار في الدولة العثمانية يجب عليه شراءه بإسم أحد الرعايا العثمانيين وأن يصدر الصك باسم الشخص، ما شكل عائقا كبيرًا أمام الأمريكيين وخاصة رجال البعثات التنصيرية. وفي عام 1867 ونتيجة لضغط بعض الأطراف الأوربية وافق الباب العالي على إصدار قانون يمنح الأجانب حرية تملك العقار في الدولة العثمانية، ورغم ذلك فقد إعتبرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القانون غير منصف كونه يشترط على كل الأجانب الذين يتملكون عقارا في الدولة العثمانية الخضوع للقانون العثماني في كل ما يتعلق بحقوق الملكية كما يشترط موافقة

---

[*] – **البروتوكول:** كلمة ومصطلح يقصد به مجموعة القواعد والضوابط التي تحدد القيام بنشاط معين أو معاهدة أو اتفاقية دولية، وقد نشا هذا المصطلح بشكل عام في إطار وضع قواعد السلوك الضروري للمجتمعات المتحضرة أو الطبقة الراقية أي النخبة العليا من المجتمع، ثم أصبح يستخدم كي يشير إلى مجموعة القواعد التي تضبط سلوك الأفراد أو المجموعات المتفقة على أهداف محددة، ووفق المعنى أصبحت كلمة البروتوكول تستخدم للتعبير عن الإجراءات الشكلية والعملية في استقبال الرؤساء والملوك والعلاقات الدولية بين الدبلوماسيين والمبعوثين الدوليين وغيرها من الأعراف الدولية المختلفة بين الدول. (أنظر: منصور عبد الحكيم: **برتوكولات حكام صهيون**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011، ص 11.).

حكوماتهم على القانون قبل أن يستفيد منه مواطنوها. وفي عام 1874 تم التوقيع على البروتوكول الذي يمنح للأجانب حق التملك في الدولة العثمانية[1].

2 – معاهدة التجنس 1874م:

كان الدافع وراء إبرام معاهدة التجنس عام 1874م الإختلاف في قوانين التجنس لكل من الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تمنح المواطنة لأي فرد أجنبي يلتزم بقوانين التجنس في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أعطى لعدد كبير من المهاجرين العثمانيين المتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية حق المواطنة فيها[2]، وهو ما يبرر أن وجودهم في الدولة العثمانية سيكون تحت حماية الموظفين الدبلوماسيين الأجانب، ما يمنح لهم حصانة للتهرب من السلطة القضائية العثمانية وعدم الخضوع لها، حيث لقيت هذه الممارسة رواجا كبيرًا الأمر الذي دفع بالباب العالي إلى إعادة النظر في هذا الوضع، فاصدر قانون 1860 م مطالبا فيه كل من يتمتع بالحماية الأجنبية مغادرة البلاد في مدة أقصاها ثلاثة أشهر كحد أدنى، وفي حالة عدم الالتزام بهذا القانون فان الرعايا الأجانب سيكونون تحت سلطة القانون العثماني.

وفي عام 1863م إعترفت البعثات الدبلوماسية بهذا القانون بإعتباره من التنظيمات الخاصة بالقنصليات الأجنبية، وبناءًا على ما جاء في هذا القانون أصبح من الصعب إنتزاع أي فرد من السلطة العثمانية، وفي عام 1869م، تم إصدار قانون ثان يرفض الإعتراف بحق التجنس إلا في الحالات التي يوافق عليها السلطان العثماني.

1– معاهدة تبادل المدانين والمجرمين 1874م.

أما فيما يتعلق بالمعاهدة التي وقعت مع بروتوكول 1874م، فكانت تتمحور حول تبادل المدانين أو المتهمين في جرائم والذين أسعفهم الحظ في الفرار من اجل تطبيق العدالة في حقهم من جهة، ومن جهة أخرى منع تكرار الجريمة. وقد جاء في ديباجة المعاهدة " أن صاحب الجلالة السنية والسلطان والولايات المتحدة الأمريكية قد وجدوا أنه من الملائم والمفيد بهدف تحسين إدارة العدالة ومنع الجريمة في بلديهما

---

[1] – الغالبي سلوى سعد: **العلاقات العثمانية – الأمريكية 1830 – 1918**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص. 102 – 103.

[2] – أحمد عبد الكريم أبو هجرس: **العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط (2002 – 2012)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، إشراف أبو ختله صلاح، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص 22.

والمناطق التي تحت حكمهما أن الأشخاص المدانين أو المتهمين في الجرائم المذكورة بعد أن فروا من وجه العدالة فانه يجب أن يسلموا ولذلك قررنا إبرام معاهدة لهذا الغرض".

كان الهدف من إبرام هذه المعاهدة بين الدولتين هو رغبتهما في المحافظة على نزاهة العلاقات وتجنب ما قد يعكرها، ولهذا بادرت الدولتين إلى تنظيم علاقاتهما بمعاهدات مختلفة تتناول أهم القضايا التي قد تكون موضع خلاف سيحد من تلك الخلافات.

وفي أوت 1874م تم التوقيع على المعاهدة، ثم الإعلان عنها في 26 ماي 1875 حيث مثل الولايات المتحدة الأمريكية وزيرها استانبول بوكر، في حين مثل الدولة العثمانية وزير خارجيتها عارفي باشا، وأختتمت المعاهدة بتمديد مدتها 15 عاما مع إمكانية التمديد إلى 20 عاما شرط موافقة الدولتين. ورغم ذلك فقد ظلت المعاهدة مجرد حبر على ورق ولم تنفذ[1].

وقعت أول أزمة سياسية بين لبلدين خلال المذابح التي ارتكبت ضد الأرمن(1894 – 1896)، إذ تضررت بسبب غياب الأمن والنظام نتيجة للفوضى التي عرفتها المنطقة، مصالح المبشرين الأمريكيين بما فيها المادية والمعنوية وتمثل ذلك في سلب الكثير من مملكاتهم وتحطيم بعض البنايات الخاصة بهم، الأمر الذي إستفز جميع الرعايا الأمريكيين في الدولة العثمانية.

وما أن وصلت أنباء الأضرار التي لحقت بالمبشرين الأمريكيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عم الاحتجاج الشعبي، كما طالب بعض المحامين ومن بينهم أرمن متجنسين الجنسية الأمريكية، مطلع العام 1895م بالدعوة إلى إرسال أسطول قوي إلى البحر الأبيض المتوسط يرافقه عدد مناسب من القوات المنظمة لإعادة ما سلبوه بالمدفعية إذ لا توجد طريقة أخرى لتامين سلامة رعايانا، وإذا لم يحدث ذلك فان مواطنينا هناك سيتعرضون إلى هجوم أوسع وتدمير ممتلكات أبشع. وأيد بعض السياسيين إستخدام القوة ضد الدولة العثمانية، كما طالب السيناتور كول cool عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية فلوريدا، باستخدام القوة لأجل حماية المصالح الأمريكية عندما قال: " إن الأسلوب الوحيد للتعامل مع تركيا والحفاظ على المصالح الأمريكية والمساعدة على قيام دولة أرمينية هو إرسال سفن حربية تصل حتى نوافذ غرف السلطان". لكن الرئيس غروفر كليفلاند Grover Clevelend عارض إرسال قوة بحرية إلى

[1] – الغالبي سلوى سعد: **المرجع السابق**، ص 116-117.

حوض البحر الأبيض المتوسط لمهاجمة الدولة العثمانية مبررًا قراره هذا بعدم خرقه لمبدأ عدم التدخل التقليدي[1].

خلفت سنوات الحرب العالمية الأولى لمساتها الواضحة في العلاقات الثنائية بين البلدين إذ أثار القرار العثماني بإلغاء الامتيازات الأجنبية حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في أكتوبر1914، ما دفع هذه الأخيرة إلى الاحتجاج لدى الباب العالي، بالإضافة إلى التصريحات التي جاءت على لسان السفير العثماني في واشنطن حينما قارن بين معاملة بلاده للأقليات المتواجدة في الدولة العثمانية ومعاملة الولايات المتحدة الأمريكية للعصاة الفلبينيين والزنوج في الجنوب ما دفع الحكومة الأمريكية أن تطلب من السفير العثماني مغادرة أراضيها حالاً، وكانت تبعات هذا القرار تأزم العلاقات بينهما بشكل كبير، لكن ذلك لم يمنع من تبقى الدولة العثمانية في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية، وما يبرهن صحة ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت الدخول في غمار الحرب العالمية الأولى عام 1917م أعلنت الحرب على ألمانيا ولم تعلنها على الدولة العثمانية على الرغم من أن ألمانيا والدولة العثمانية كانتا متحالفتين في الحرب، ومع إعلان إنتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور والتي كانت الدولة العثمانية واحدة منهم، أثيرت مسالة الانتداب الأمريكي على الدولة العثمانية في مؤتمر سيواس، وقد صرح النواب الأتراك على أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لها أطماع استعمارية وأنها الدولة الوحيدة التي تستطيع إنقاذ الدولة العثمانية من الوضع الحرج الذي وقعت فيه عام 1918م، وقد برر النواب الأتراك أن" الانتداب الأمريكي لا يقضي على الاستقلال، أننا بهذا نتجنب حماية انكلترا التي ستجعل تركيا مستعمرة ذليلة وتحط من شانها إلى درجة العبودية "، لكن في المقابل أبدى عدد من النواب الأتراك معارضتهم بشدة لمشروع الانتداب الأمريكي، وأكدوا مرارًا على ضرورة إبداء الولايات المتحدة الأمريكية دعمها اللازم للدولة العثمانية في إعادة استقلالها، وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها باستقلال تركيا ووحدة أراضيها وسيادتها على البوسفور والدردنيل الذي أقرته معاهدة لوزان الموقعة في 24 جويلية 1923م، التي ألغت الخلافة وإعلان قيام الجمهورية في تركيا في 29 أكتوبر 1923م[2].

---

[1] – كريم مطر حمزة الزبيدي: **المرجع السابق**، ص 30 – 31.

[2] – عصام نجم الشاوي: **الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية – التركية حتى عام 1975**، دراسات تاريخية ، العدد (6)، جامعة ميسان، العراق، 2009، ص 5 – 6.

أولا : مع قيام الجمهورية التركية.

إن نشأة وتطور العلاقات التركية – الأمريكية في إطارها وقوتها الحالية لم تكن بشكل متزامن أو مرتبط بإعلان قيام الجمهورية التركية، إنما ترجع إلى الفترة العثمانية، لكنها تطورت بعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك قيام الجمهورية التركية في اكتوبر 1923[1]، بعد هذا التاريخ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع تركيا بنمط جديد يختلف عن المراحل السابقة، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات جديدة، فضلا نجاح المبعوث الأمريكي بريستول في تحقيق نوع من التقارب في العلاقات بين البلدين لا سيما في مجال التجارة البينية.

أما فيما يخص المنظمات التبشيرية فقد عرفت تطورا واستمرت في عملها بحرية اكبر من السابق وكان لها دور في حصول الشركات الأمريكية على امتيازات البترول في الشرق الأوسط وربما كان هذا الهدف من الإرساليات التبشيرية هو تهيئة الجو المناسب لزيادة النفوذ الأمريكي في تلك المناطق، فضلا علة المساهمة في إنشاء الأكاديميات ومثال ذلك الأكاديمية الحربية الأمريكية التي ساهمت في بناء وإصلاح المؤسسة العسكرية التركية ومدارس مثل مدرسة طرطوس للصبيان في كل من أزمير وإسكودار، إذ تمكنت هذه المدارس من جذب العديد من الطلاب الذين أصبح لهم في وقت لاحق دور مميز في الحياة السياسية في تركيا.

وقد عرفت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وتركيا تطورا في فترة ما بين الحربين العالميتين، إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التبادل بين الطرفين كان أبرزها اتفاقية التجارة المتكافئة عام 1939، كان الهدف منها زيادة حجم الصادرات إلى تركيا لإنعاش الاقتصاد التركي[2].

عرفت العلاقات التركية – الأمريكية تطورًا ملحوظا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وظلت هذه العلاقات حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة لتركيا[3].

---

[1] – طارق زياد الشرطي: **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية " عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة "**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 192.

[2] – هبة أحمد جميل: **الإستراتيجية الأمريكية تجاه تركيا خلال الحرب الباردة1947 – 1952**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، **العراق**، ص 219 – 220.

[3] – أحمد عبد العزيز محمود: **تركيا في القرن العشرين، المكتب الجامعي الحديث**، 2012، ص 167.

برز الإهتمام الأمريكي نحو تركيا بعد نهاية الحرب الكونية الثانية نتيجة لتزايد نفوذ الإتحاد السوفياتي، وظهور ما يعرف بدول المنظومة الإشتراكية كقوة توازي قوة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان هدف هذه الأخيرة تحقيق رقابة على البلدان المجاورة للإتحاد السوفياتي وكان التركيز منصبا على تركيا وإيران وأفغانستان، وتكثيف قواعدها العسكرية هناك وذلك عن طريق التواجد العسكري الأمريكي في البحر المتوسط والخليج العربي[1]. وشهد أواخر عام 1943 عقد لقاء جمع كل من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت[*] ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ورئيس الوزراء التركي عصمت اينونو[**] في القاهرة نوقش فيه مسالة مشاركة تركيا في حرب البلقان، كما كثفت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة جهودها لفك عزلة تركيا الخارجية وجعلها عضوًا في هيئة الأمم المتحدة .

تعززت أهمية تركيا الإستراتيجية بعد سعي الإتحاد السوفياتي إلي السيطرة على مضيق البوسفور والمضائق الأخرى فضلا في سعيه إلى إنهاء العمل باتفاقية عام 1925 بين روسيا وتركيا الخاصة بالصداقة وعدم الإعتداء، ويضاف إلى ذلك الصراع بين المعسكرين الذي نشأ نتيجة التناقض الإيديولوجي وتباين في مصالح الطرفين. وقد ولدت هذه التناقضات حالة من الصراع الخامد بين الطرفين عرف " بالحرب الباردة " فكان لزامًا على كل طرف إيجاد حلفاء له.

كان لموقع تركيا الجغرافي العامل الرئيسي وراء إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها، فهذا الموقع يتيح لها ساحة مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي وقد إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية طريقها

---

[1] – هبة أحمد جميل: **المرجع السابق**، ص 220.

[*] – فرانكلين روزفلت: 1882 – 1945، سياسي أمريكي ، زعيم الحزب الديمقراطي. الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية 1933 – 1945م. كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أعيد إنتخابه ثلاث مرات متواليات عام 1936م وعام 1940م ، ثم عام 1944م. وضع برنامجا إصلاحيا عرف ب " البرنامج الجديد " لمعالجة أزمة عام 1929 م والإقتصادية. في عهده دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية. (أنظر: البعلبكي منير: **معجم أعلام المورد**، ط01، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 210 – 211.).

[**]– **عصمت إينونو**: (1884 – 1973)، ثاني رؤساء الجمهورية التركية، تولى الرئاسة من 11 نوفمبر 1938 إلى 22 مارس 1952، كما كان قد شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات في الفترات التالية من 1923 إلى 1924، ومن 1925 إلى 1937 ومن 1961 إلى 1973، شكل خلالها عشر حكومات كما شغل منصب وزير الخارجية في الفترة من عام 1922 إلى 1924، كما شغل منصب رئيس الأركان العامة بالفترة بين 1920 إلى 1921، كما أصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري بالفترة من 1937 إلى 1972. (أنظر: منصور عبد الحكيم: **تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى أردوغان**، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، 2013، ص62).

لدخول الشرق الأوسط. لهذا سارعت في الإستجابة لطلب الرئيس التركي عصمت إينونو عندما طلب الدعم لمواجهة الإتحاد السوفياتي، حيث بادرت الولايات الأمريكية بإرسال السفينة الحربية ميسوري إلى اسطنبول في أفريل 1947م، وهي أول إشارة على بدء علاقات إستراتيجية بين البلدين فضلا على الدعم الأمريكي اللاحق المقدم إلى تركيا وفق ما جاءت به خطة جورج مارشال من العام نفسه .

بات من الواضح أن الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تهدف إلى الهيمنة على العالم، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان قد أعلن ذلك رسميا أن هدفه هو الهيمنة على العالم، هذه العقيدة جعلت من تركيا ذات أهمية كبيرة لتحقيق الحلم الأمريكي، وهي تعتبر جزءًا مهما في الإستراتيجية الأمريكية خلا الحرب الباردة باختلاف المناطق التي تؤثر فيها تركيا فمنطقة الشرق الأوسط تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مصالح حيوية كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت[1]، وقد إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا في تنفيذ مشاريعها واعتبرتها مكملا شرقيا للدفاع الغربي، فعدت تركيا نفسها حصنا منيعا في الشرق الأوسط وقامت بمهمة غير مباشرة للدفاع عن المنطقة. لقد كانت تركيا مقتنعة بالسياسة الأمريكية، وعلى هذا الأساس أخذت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النقطة بعين الإعتبار، حيث عجلت بإنشاء قواعد عسكرية لها في تركيا ويمكن القول أنه في فترة ما بين 1947 – 1950م تمثل الدور القوي لتركيا في تطوير الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط[2].

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عن طريق إستراتيجيات عدة وبأدوات مختلفة وتبنت مشاريع عديدة للتوغل في الشرق الأوسط، كان أهمها مبدأ الحزام الشمالي الذي دعا إليه جون فوستر دالاس سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الخاص بالشرق الأوسط للوقوف مانعا أمام الاتحاد السوفياتي، ورأى أن ذلك يتحقق من خلال إيجاد منظمة إقليمية.

كان من الطبيعي أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا في تنفيذ مبدأ الحزام الشمالي وذلك نتيجة الأسباب التالية:

---

[1] – محمد ياسر خضير الغريري: **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (1993 – 2010)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 70 – 72.

[2] – أحمد نوري النعيمي : **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013، عمان، ص 62 – 63.

- تبين لدالاس من خلال الزيارة التي قام بها لدول الشرق الأوسط رغبة تركيا في القيام بهذا الدور.
- إرتباط تركيا بنظام الدفاع الغربي وقدرتها على الدفاع عن مصالح الغرب في المنطقة على إعتبار أن مصالحها جزء لا يتجزأ من مصالح الغرب.

لكن جهود الولايات المتحدة الأمريكية ورغبة الأتراك باءت بالفشل في تحقيق مبدأ الحزام الشمالي ولعل ذلك يعود إلى التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في بداية الخمسينات. الأمر الذي دفع بسكرتير الدولة للشؤون الخارجية دالاس إلى إيجاد نظام خاص بالشرق الأوسط، وقد بني هذا النظام أساسا على تقوية الدول المتاخمة للإتحاد السوفياتي، إلا أن هذا النظام هو الأخر ولد ميتا [1] .

مرت العلاقات التركية – الأمريكية بفترات من التوتر بشكل دائم ومع إعلان تأسيس حلف شمال الأطلسي استعمل هذا الحلف كأداة لربط تركيا بالغرب وكان من إيجابياته اعتماد العلاقات التركية – الأمريكية بشكل محوري وأساسي على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي ولذلك تعرضت العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحول هام، وبقيت العلاقات مابين تركيا والولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة قائمة على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي حيث كان الحلف يمثل جزءًا مهما في هذه العلاقة[2]. ورغم ذلك فان العلاقات بين البلدين لم تستمر في إطار التعاون المشترك فقد شابها بعض المعوقات لا سيما في مرحلة الستينات من القرن العشرين فقد عرفت العلاقات تأزم إلى حد كبير وبشكل خاص بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م وفيما بعد أزمتي قبرص عامي 1964و1974م [3].

- **أزمة كوبا 1962.**

أدت أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962م إلى تزايد المخاوف الدولية من نشوب حرب غير تقليدية بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وتركيا على حدود الإتحاد السوفياتي، وهي قاعدة عسكرية متقدمة وستكون منصة إطلاق وانطلاق، مثلما ستكون موقعا قريبا وهدفا سهلا جدًا بالنسبة للسوفيات غير أن التسوية التي تمت بين القطبين أدت إلى ترتيبات اقتضت سحب الصواريخ السوفياتية

---

[1] – عصام نجم الشاوي: **المرجع السابق**، ص 12 – 11.

[2] – أحمد داوود أوغلو: **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة : ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2011، ص 263.

[3] – محمد ياسر خضير الغريري: **المرجع السابق**، ص 87.

من كوبا، والصواريخ الإستراتيجية الأمريكية من تركيا.هنا شعر الأتراك أن أمنهم ليس في أولويات الغرب، ومن ثم فان الصواريخ الإستراتيجية التي كانت مبعث أمل وقوة لدي النظام السياسي في تركيا سحبت لصالح ضمان أكبر للأمريكيين والأوربيين بمواجهة التهديدات السوفياتية القائمة أو المفترضة.

- **أزمة قبرص:**

أدت الأزمة القبرصية 1964 – 1974م إلى صدمة أكبر، إذ كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية سلبيا من الحليف التركي واقرب إلى اليونان، بل أنها تركت تركيا وحيدة تقريبا في مواجهة ضغوط كبيرة جدًا من المجتمع الدولي، وهو ما أشعر الأتراك بان الولايات المتحدة الأمريكية قامت بخيانة حليفها الرئيس على حدود الإتحاد السوفياتي. وقد هدد هذا النزاع بين تركيا واليونان حول قبرص[*] حلف شمال الأطلسي بوقوع حرب بين عضوين من أعضائه وفي عام 1964م بلغت الأزمة شدتها، حيث أن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، قال لتركيا إن دخولها في حرب مع قبرص هو أمر خطير، وأن بلاده لن تساعدها في أية مواجهة يكون الإتحاد السوفياتي طرفا فيها.

شهد عام 1974م إنقلاب عسكري في اليونان، وشرع الطرفان اليوناني والقبرصي في عملية توحيد بينهما وكان رد الفعل التركي هو دخول الجيش إلى الجزيرة لحماية القبارصة الأتراك وكرد على ذلك وبضغوط من اليونان واللوبي الأرميني أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية شحنات الأسلحة إلى تركيا، وردت تركيا بخفض الإمتيازات والتسهيلات الأمنية والعسكرية للأمريكيين في تركيا[1].

---

[*] – **قبرص:** تعود أصول النزاع الدائر في جزيرة قبرص إلى عام 1581، حين غزا العثمانيون قبرص المأهولة في ذلك الوقت باليونانيين، إذ بدأت هجرة حوالي 20.000 تركي من الأناضول إلى الجزيرة والذين شكلوا مع القبارصة الذين إعتنقوا الإسلام أصل القبارصة الأتراك، وفي الرابع من حزيران 1878 في مؤتمر برلين تنازلت الدولة العثمانية عن حق إدارة قبرص إلى بريطانيا لكن مع إحتفاظها بالسيادة الرسمية على الجزيرة، وفي 25 من تشرين الثاني 1914، عقب إعلان الدولة العثمانية الحرب على الحلفاء قامت بريطانيا بضم قبرص، وفي عام 1923، وبعد هزيمة الدولة العثمانية وتفككها إعترفت تركيا بضم قبرص وتنازلت عن أي مطالب لها بشان الجزيرة (اتفاق لوزان)، وفي عام 1960 تم إعلان إستقلال جمهورية قبرص وتولى رئاسة الدولة الأب مكاريوس وهو قبرصي تركي، وضمنت كل من بريطانيا وتركيا وليونان سيادة ووحدة الدولة الجديدة. (أنظر: نبراس خليل إبراهيم: **سياسة تركيا الخارجية إزاء مصر 1960 – 1971** " دراسة تاريخية "، **مجلة كلية الآداب**، العدد (99)، جامعة بغداد، العراق، (د.س)، ص 237.).

[1] – عقيل سعيد محفوظ: **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 228 – 229.

ومع تدني الأوضاع الأمنية التي عرفتها تركيا بين عامي 1979 و 1980م إنتاب الولايات المتحدة الأمريكية قلق شديد تجاه مصالحها الإستراتيجية ورأت في أن عدم إمكانية احتواء الأوضاع الداخلية في تركيا ينذر بكارثة لها وللحلف الأطلسي فسارعت إلى إبرام معاهدة دفاع مشترك مع تركيا لكن هذه المرة خارج نطاق حلف شمال الأطلسي في 9 نوفمبر 1980م الهدف منها إعادة الأهمية الإستراتيجية لتركيا من جهة ومن جهة، أخرى الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، لاسيما بعد تغيير نظام الحكم في إيران والتدخل السوفياتي في أفغانستان عام1979[1].

ثانيا: بعد الثورة الإيرانية 1979م.

بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان وسقوط نظام الحكم في إيران عام 1979م، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد بأهمية تركيا الإستراتيجية بإعتبارها دعامة أساسية يجب الحفاظ عليها. وأدركت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ضرورة ملحة لتفعيل العلاقة مع تركيا من جديد، وتبين أهمية مراكز التنصت الحديثة الموجودة في تركيا مجددا بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وخسارة مراكز الإتصالات الأمريكية في إيران المقدرة ب 25 قاعدة تنصت وتجسس[2]، عندما كفت إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979م أن تكون حجر أساس وزاوية في المصالح الأمريكية وعملياتها العسكرية، إنصب الاهتمام الأمريكي على تركيا، وعلى شانها في نظر الإستراتيجيين الأمريكيين. فقد ذكر مقال نشر في احد المؤسسات الإستراتيجية الأمريكية للأبحاث السياسية العامة جاء فيه: " فيما يتعلق بمنطقة الخليج فقد سقطت بسقوط الشاه الإيراني (حجر الزاوية) من الإستراتيجية الأمريكية تجاه تلك المنطقة الإستراتيجية، التي هدفت إلى حماية المصالح الحقيقية الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة في الخليج، ويتوجب على هذه الإستراتيجية الجديدة تجاه الخليج أن تخدم نفس المصالح كما كان في الماضي ..".

وبإعتبار تركيا قاعدة متقدمة تشترك مع إيران سابقا من حيث القوة البشرية والأهمية الإستراتيجية، ومجاورة للاتحاد السوفياتي وقريبة من العالم الإسلامي ولها نفس الصفات مع إيران ما قبل الثورة، كما تعتبر الجناح الجنوبي لحلف الناتو وهذه الجبهة لها ميزتها الإستراتيجية بالنسبة لدور تركيا كراس حربة

---

[1] – محمد ياسر خضير الغريري: **المرجع السابق**، ص 87.

[2] – ثامر كامل محمد، نبيل محمد سليم: **العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ط1، 2004، ص 12.

في منطقة الخليج والشرق الأوسط. كل هذه المميزات لتركيا جعل الإهتمام الأمريكي ينصب عليها وتعميق إستراتيجية واشنطن نحوها[1].

وفي فيفري 1981م دخلت معاهدة الدفاع المشترك الموقع عليها في مارس 1980م من العام الفارط بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا قيد التنفيذ والتي مكثت طويلا في كواليس البرلمان قبل الإنقلاب العسكري عام 1980م الذي قام به الجنرال كنعان إيفرين، حيث وجدت هذه المعاهدة رفضا من أغلبية النواب.

لقد برمجت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن دورًا هامًا ومميزًا لتركيا في برنامج حرب النجوم[*]، فجعلت القواعد العسكرية كلها في خدمة هذا المشروع، بما فيها قاعدة سيجلي الجوية الموجودة على السواحل التركية في بحر إيجه بالقرب من أزمير، التي تعتبر مركز قيادة القوات التركية السادسة التابعة لحلف الناتو والمخصصة لأغراض الحرب الجوية كما تعتبر نقطة متقدمة في ساحة عمليات المنطقة عموما.

إن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية والبنتاغون على وجه التحديد لدمج تركيا في مخططاتها الإستراتيجية، وخاصة في مشروع حرب النجوم بات يتجلى بوضوح عند توقيع الوثيقة السرية في 9 جويلية 1986م حول عدد السراديب والإنفاق المخصصة لتخزين الأسلحة النووية في تركيا وقد وجدت ترحيبا من الحكومة العسكرية في تركيا رسميا بتاريخ 11 جويلية من العام نفسه على تخزين أسلحة نووية أمريكية على أراضيها بعد أن رفضت اليونان ذلك[2].

---

[1]– قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق: **تركيا وأمريكا، ملفات تركية**، العدد (6)، دار حوران، دمشق، (د . س)، ص 24 - 25.

[*]– **حرب النجوم**: مبادرة الدفاع الاستراتيجي، يطلق عليها أيضا حرب النجوم وهي محاولة أمريكية لوضع نظام فعال مقاوم للصواريخ النووية. ينطوي النظام على إستخدام أسلحة بالغة التقنية، مركبة على أقمار صناعية في الفضاء الخارجي، وتحتوي هذه الأسلحة على أشعة ليزر (أجهزة ينبعث منها شعاع ضوئي قوي)، ومعدات أخرى قادرة على تدمير الصواريخ والرؤوس الحربية في الجو. ويستخدم النظام أيضا أسلحة أرضية لمهاجمة الرؤوس الأرضية القادمة. أعلن عن مبادرة الدفاع الإستراتيجي الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغن عام 1983م، وتبنتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993م. (أنظر: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **الموسوعة العربية العالمية**، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز السعود الخيرية.).

[2] – قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق: **المرجع السابق**، ص 27– 33.

ثالثا: العلاقات التركية – الأمريكية مطلع التسعينات.

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وظهور النظام العالمي الجديد الذي إعتمد على أحادية القطبية. بدأت تركيا تشعر بأن أهميتها الإستراتيجية تتراجع بالنسبة لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد زال الخطر الشيوعي، وبدأت الحدود الصلبة القديمة الفاصلة بين المعسكرين تتلاشى رويدا رويدًا. وفي خضم هذه الترتيبات العالمية الجديدة، جاء إحتلال صدام حسين للكويت بمثابة " عناية إلهية " حسب تعبير اوزال للدولة التركية. فقد نتج عن هذا الإحتلال تحالف دولي ضد العراق أدى إلى نشوب حرب الخليج[1].

منذ بداية الأزمة أبدى أوزال رغبة شديدة في الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي ضد العراق. وقد بدى تأييده للحل العسكري واضحا. فقد تم سد أنابيب النفط العراقيين المارين بتركيا وإستجاب فورًا لقرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق. وقام بفتح الأجواء التركية للطائرات الأمريكية أثناء عملياتها العسكرية ضد العراق، كما تم السماح لها باستخدام قاعدتي أنجريليك وباطمان. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد كان يسعى إلى إرسال قوات إلى الخليج لولا المعارضة الشديدة من طرف العسكريين.

كان القلق التركي واضحًا من تنامي القوة العسكرية للعراق والتي كانت واضحة أثناء الحرب العراقية – الإيرانية كما كان ينتابها القلق من الدور الإقليمي المتزايد للعراق. فجاءت هذه الحرب الأمريكية لتريح تركيا من جار إقليمي منافس ربما يتحول في المستقبل القريب أو البعيد إلى عدو.

وتكمن الأهمية الكبرى لهذه الحرب بالنسبة لتركيا، أنها أثبتت للولايات المتحدة الأمريكية أهمية تركيا الجيوسياسية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فتركيا تريد أن تكون مفتاح الشرق الأوسط بالنسبة للغرب، وذلك عن طريق لعب دور إقليمي واسع في محيطها العربي والأسيوي.

تأسست الرؤية الأولية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة على قاعدة منع النزاعات الإقليمية التي تهدد مصالحها الإستراتيجية خاصة ومصالح حلفائها عامة، وفي ظل غياب

---

[1] – هبة عادل يعقوب أكديدك: **السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والإتحاد الأوربي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الدراسات الدولية، إشراف رائد بدر، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011، ص 28 – 29.

التهديد الروسي للأمن الأوربي تحول الاهتمام الأمريكي إلى القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط خاصة إيران والعراق حيث ترى الولايات المتحدة أنه لهما طموح تسلح غير تقليدي وبحكم قرب تركيا للعديد من الدول والمناطق المهمة إقليميا ودوليا وفي ظل الإرتباط التركي بحلف الناتو ما دفع بواشنطن أن تعيد النظر في تفسير الأهمية الجيواستراتيجية لهذا البلد.

أضحت تركيا أكثر أهمية من قبل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة لأسباب عديدة أبرزها أنها تخدم برنامج الحماية للقوات الأمريكية كما في حرب الخليج 1991[1]، لقد أسهمت حرب الخليج الثانية في إعادة الإعتبار لأهمية تركيا الإستراتيجية من جديد، هذه الأهمية التي بدت لفترة من الزمن مؤشرًا للتراجع إثر ما لاح في الساحة الدولية من تحول في سياسة الإتحاد السوفياتي السابق ومن متغيرات في العلاقات ما بين الشرق والغرب منذ عام 1985، ذلك ما صرح به الرئيس التركي تورغوت اوزال[*] أمام الأكاديمية العسكرية باسطنبول في 16 فيفري 1991م قائلا " من منطلق التصور القائل بان الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى الغرب سوف تنخفض بعد تفكك حلف وارسو، بدأت أوربا تضغط على تركيا في مسائل قبرص وحقوق الإنسان وغيرها، لكن أزمة الخليج قد أتاحت فرصة طيبة لدحض هذا التصور غير الدقيق ". لقد عبرت أزمة الخليج عن حساسية وأهمية الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي لتركيا التي ستزاول تأدية دورها في المنطقة.

---

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي: **تركيا والولايات المتحدة الأمريكية – دراسة في علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991 – 2000**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق،(د.س)، ص 3.

[*] – **تورغوت اوزال:** (1927 – 1993)، ولد بمدينة ملاطيا من عائلة متوسطة إذ عمل والده موظفا في بنك الزراعة ووالدته معلمة، نال شهادة البكالوريوس – مكانيك كهرباء من جامعة إسطنبول، تقلد مناصب عدة في مديرية الكهرباء منها مستشار الأمور الفنية في المديرية العامة ثم نائب المدير العام لمؤسسة الكهرباء. توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971م للعمل مستشارًا في البنك الدولي، ثم عاد إلى تركيا عام 1973م للعمل في مؤسسات خاصة، بدأ حياته السياسية عضوا في حزب السلامة الوطني منافسا لأربكان في انتخابات 1978م عن منطقة أزمير، ثم تسلم منصب رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية ثم عمل مع حكومات ديميريل في المجال الإقتصادي ومنح صلاحيات واسعة ضمن منصب مستشار في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء عين مستشارا اقتصاديا بعد إنقلاب 12 أيلول 1980م من قبل الهيئة العسكرية لعلاقاته المميزة مع الدوائر المالية والغربية ومن ضمنها صندوق النقد الدولي، أسس عام 1983م حزب الوطن الأم وتولى رئاسته، شغل منصب رئيس الوزراء من عام 1983 م حتى عام1989م، إذ انتخب رئيسا للدولة خلال السنوات (1989 – 1993م)، توفي سنة 1993م. (أنظر: منال الصالح: **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2012، ص 262.).

في 25 مارس 1991م أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق ديك تشيني[*] بان العلاقات التركية – الأمريكية أضحت أكثر قوة وتطورًا من ذي قبل بفضل أزمة الخليج وان ما يربط بين البلدين قيم مشتركة[1].

[*] – **ديك تشيني:** ولد ديك تشيني في لنكولن نبراسكا في يناير 1941م ونشأ في كاسبر وايومنغ، حصل على البكالوريوس والماجستير في الآداب والعلوم السياسة من جامعة وايومنغ، بدأ عمله في الحياة السياسية سنة 1969 عندما التحق بإدارة الرئيس نيكسون، وبعد إستقالة نيكسون وإستلام الرئيس فورد للحكم في أوت 1974م كان تشيني ضمن فريق عمل نقل السلطات، ثم عمل وكيلا مساعدا للرئيس. وفي نوفمبر 1975م عين مساعدًا للرئيس، ثم رئيسا للطاقم الرئيسي وهو المنصب الذي استمر فيه إلي نهاية إدارة الرئيس فورد، وفي عام 1977م انتخب تشيني عضوا في المجلس النيابي الأمريكي عن ولاية وايومنغ، عمل ديك تشيني وزيرًا للدفاع من مارس 1989م إلى يناير 1993م. (أنظر: متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/04، سا 1:30).

[1] – ثامر كامل محمد و نبيل محمد سليم: **المرجع السابق**، ص 44 – 42 – 41.

الفصل الثاني: محددات العلاقات التركية الأمريكية.

أولا: *الموقع الجغرافي.*

ثانيا: *المحدد الاستراتيجي.*

ثالثا: *المحدد الاقتصادي.*

رابعا: *المحدد الكردي.*

خامسا: *عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي.*

الفصل الثاني: محددات العلاقات التركية – الأمريكية.

منذ قبولها كدولة عضو في حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الكونية الثانية أدرك الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة أن تركيا دولة محورية، لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير علاقاتها مع دولة مهمة إستراتيجيًا ومؤثرة جغرافيًا وحضاريًا. حيث بنى كل طرف علاقاته بالأخر في إطار جملة من المحددات هي كالأتي:

أولا: الموقع الجغرافي:

من المتعارف عليه أن العامل الجغرافي يعد من أبرز العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية للدول، لذا أخذت الجغرافيا أهمية قصوى في دراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول وهكذا نشا في الفكر السياسي ما أصطلح عليه بالجيوسياسية بإعتبارها ركن يرجع إليه الأفراد والمجتمعات التي تتكون منه وتعتمد عليه التجمعات الحضارية بشكل أوسع[1].

تشكل جغرافية الدولة أحد أهم المحددات والقواعد الرئيسية في رسم سياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها لاسيما مع جيرانها وينعكس هذا العامل بشكل مباشر في سلوك النخب الحاكمة ومدى إدراكها للعامل الجغرافي للمساهمة في قوة الدولة. إذ أن حدود الدولة تعتبر أحد العوامل التي تواجه الدولة في الصراعات الدولية حيث يصبح التقارب الجغرافي أحيانا بمثابة العامل المساعد في حدوث النزاعات أحيانا وفي أحيان أخرى يكون عاملاً مساعدًا في تكوين علاقات قوية ومتينة ومليئة بالتعاون أيضا[2]. تقوم السياسة الخارجية التركية على نقطة مركزية هي موقعها في الخارطة العالمية ومن هنا تنشا مسميات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي والعمق الاستراتيجي، يمثل موقع تركيا الجغرافي السياسي أحد المفردات السياسية المؤثرة في السياسة الدولية، كما ويمثل حجر الأساس في السياسة التركية المعاصرة[3].

---

(1) – Michael, p Sullivan: **relation international évidence and théori**, N. j.line Hal printice 1976,p 119 . 120.

(2) – طارق زياد الشرطي: **المرجع السابق**، ص 31 – 32.

(3) – عقيل سعيد محفوض: **المرجع السابق**، ص 31 – 32.

تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة تقع بين إفريقيا واوراسيا يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة، فتركيبة تركيا الإقليمية المتعددة تمنحها القدرة على المراوغة في الكثير من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر[1].

لقد منح الموقع الجغرافي لتركيا أهمية مميزة في منطقة الشرق الأوسط، فقد أسهم في توجيه معظم الأفكار والنظريات الإستراتيجية الأمريكية نحو تركيا بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولاً، ولمجاورتها الإتحاد السوفياتي ثانيًا، وذلك عند قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتخطيط لمشروعاتها الدفاعية سواءًا الموجهة للإتحاد السوفياتي أو الشرق الأوسط بهدف حماية مصالحها ومصالح حلفائها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حيث شكل قرب تركيا من دول منطقة الشرق الأوسط والإتحاد السوفياتي بعدًا أكثر أهمية في التفكير الأمريكي فهي تعد نقطة الإنطلاق المحتملة لأية قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج العربي على سبيل المثال كما أن سيطرتها على منطقة المضائق البوسفور والدردنيل وإطلالاتها البحرية المتنوعة جعلها في وضع جغرافي يسمح لها بأن تمسك بناصية دولة عظمى كالإتحاد السوفياتي، وهو ما حفز الولايات المتحدة الأمريكية في الاستفادة من هذا الموقع ومحاولة جعل تركيا قاعدة أمريكية مهمة في الشرق الأوسط[2].

تحتل تركيا المرتبة 17 من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة، هذا العدد الهائل في السكان يساعدها على القيام بأدوار مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية، فالكثرة السكانية إلى جانب الموقع الجغرافي للدولة يمكنها من ممارسة أدوار إقليمية ودولية في الإستراتيجية الأمريكية[3].

---

[1] – علي حسين باكير وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص 16.

[2] – كريم مطر حمزة الزبيدي: **سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 68.

[3] – علي حسن باكيروآخرون: **المرجع السابق**، ص 21.

ثانيا: محددات إستراتيجية:

ظلت تركيا لسنوات طويلة الأمد تستمد دعائم حضورها الدولي ودورها الإقليمي من خلال علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع القوى الدولية الفاعلة خارج فلكها الجيواستراتيجي والحضاري كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي عبر عضويتها بالناتو وسعيها الحثيث للإنضمام إلى الإتحاد الأورب، إلى جانب إقامتها علاقات ثم تحالفات إستراتيجية مع إسرائيل وهو التوجه الذي أسهم إلى حد كبير في توسيع الهوة بين تركيا ومحيطها العربي والإسلامي. ومن هذا المنطلق يجب التنبيه إلى أن العزوف التركي عن التدخل في القضايا الإقليمية لم يكن ناتجا عن توجهات أنقرة المفرطة نحو الغرب فحسب، وإنما كان نتيجة لرغبة أمريكية إسرائيلية في إبقاء الأتراك بمنأى عن عمقهم الحضاري والاستراتيجي في العالمين العربي والإسلامي بهدف تامين المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة[1].

تتميز تركيا بميزة فريدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل هذه الميزة في كونها كانت ولا زالت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم الشريك والحليف الإستراتيجي الأهم الذي لا بد منه للولايات المتحدة الأمريكية. وما يبرر ويفسر حتمية هذا التحالف هو جملة الأسباب والعوامل السياسية والإقتصادية والجغرافية والفكرية التي صاغت العلاقة بين البلدين ووضعتها في قالب تحالفي لا يستطيع احد الطرفين تجاوزه أو الخروج عنه وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة أو منفردة في صياغة شكل وأهداف هذه العلاقة وأعطتها سمة الحتمية[2].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين غربي رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وشرقي اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي برزت الأهمية الإستراتيجية الكبيرة لتركيا بالنسبة للمعسكرين، إلا أن تركيا وبحكم نظامها السياسي والاقتصادي شبه الليبيرالي وبحكم موقعها الجغرافي ونتيجة لكم كبير من التراكمات التاريخية كان لابد لها أن تنحاز إلى المعسكر الغربي وتدخل ضمن فلكه وان تتبنى نفس الرؤى والأفكار الإيديولوجية الغربية التي تبنتها واشنطن. بالإضافة إلى هذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح بأية حال من الأحوال بخسارة تركيا لصالح المعسكر الشرقي،

---

[1] – سامية بيبرس: **الدور التركي المتعاظم في الشرق الأوسط**، مجلة شؤون عربية، مجلد(176)، عدد (141)، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص 170.

[2] – فارس تركي محمود: **المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية (2001 – 2010)**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ص 248– 249.

وهكذا عرفت سنوات الحرب الباردة تنامي وتطور العلاقات بين البلدين لتصبح تركيا أهم وابرز حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

تنطلق الرؤية الأمريكية لتركيا من كونها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوربا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط. ولان الموقع الجغرافي لأي دولة له أهمية كبرى في تحديد مركزها في العلاقات الدولية وهو الأمر الذي يشمل تركيا التي عمدت منذ عهد الدولة العثمانية إلى البحث عن توازنات دولية وأصبح هذا الأمر أكثر وضوحا في العهد الجمهوري، حيث اختارت تركيا حلفاءها من خلال عنصرين أساسيين هما: المصلحة الذاتية لتركيا والإندماج في الحضارة الغربية، وفي المقابل إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من موقع تركيا الإستراتيجي لذلك طغت المصالح والتوجهات الأمنية العالمية والإقليمية الأمريكية وليس مشاعر الصداقة والقيم والإيديولوجيات المشتركة القوة المحركة للسياسة الأمريكية تجاه تركيا. واستمرت هذه العلاقة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة وما بعدها والتي قدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا مساعدات إقتصادية وعسكرية خاصة في ضوء المصالح المشتركة المتمثلة في مواجهة تهديدات الاتحاد السوفياتي. لم تقلل الحرب الباردة من أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية، بل إعتمدت العلاقات التركية – الأمريكية في تلك المرحلة على المصالح الأمنية للطرفين والتي انحصرت في البعد العسكري لاسيما بعد إنضمام تركيا لحلف الناتو[1]. وطيلة فترة التسعينات كانت تركيا بمثابة قوس الكماشة الذي سعت من خلاله واشنطن إلى تقويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين[*]، وتجسد ذلك فيما أصطلح عليه بإستراتيجية

---

[1] – كوثر عباس الربيعي: **العلاقات الأمريكية – التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، العراق، ص 1 – 2.

[*] – **صدام حسين**: نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الإشتراكي ورئيس جمهورية العراق. ولد يتيما بالقرب من تكريت مسقط رأس صلاح الدين الأيوبي وتمرد على أسرته الفلاحية في السنة العاشرة من عمره عندما قرر الإنتقال إلى تكريت للإلتحاق بالمدرسة هناك حيث أقام في رعاية خاله خير الله طلفاح لينتقل معه عام 1956 إلى بغداد أين وجد الفتى صدام نفسه يتجاوب بشكل طبيعي مع مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي وإبان المظاهرات التي قامت في وجه العدوان الثلاثي على مصر وجد نفسه مهيأ للإنضمام إلى صفوف حزب البعث. ألقت به سلطات عبد الكريم قاسم في السجن ، نفذ ورفاقه خطة محاولة إغتيال عبد الكريم قاسم أصيب خلالها على مستوى ساقه اليسرى لكنه تمكن من الهرب والوصول إلى دمشق بعد رحلة شاقة ومحفوفة بالمخاطر. مكث بدمشق مدة أربعة أشهر لينتقل بعدها إلى القاهرة أين أنهى دراسته الثانوية، وبعد قيام ثورة رمضان 1963 وسقوط حكم عبد الكريم قاسم عاد إلى العراق حيث أخذ يكتشف وجود خلل وإنقسام داخل الحزب وفي المؤتمر القومي السادس للحزب الذي إنعقد في دمشق سيف 1963 كان صدام من القلة النادرة التي=

"الإحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة بيل كلينتون تجاه صدام حسين. وقد تم إستخدام قاعدة " أنجريليك" العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر طيران على شمال العراق، والقيام بقصفه أحيانا. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بحوالي 1500 جندي في تلك القاعدة. كما لعبت تركيا دورا مهما ضمن مهام قوات حلف شمال الأطلسي " الناتو" التي كانت تهدف إلى حفظ الأمن والإستقرار في وسط وشرق أوربا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي.

لطالما إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وضرورة العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية كانت من جانب صدام حسين أو من دول الجوار كإيران وسوريا، هذا على المستوى الأمني.

وعلى المستوى اللوجيستي والاستخباراتي فقد إمتازت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق بين البلدين في العديد من القضايا الاستخباراتية[1].

=وقفت بموضوعية وجرأة لتحذر من مغبة إستمرار الأجواء التكتلية واللا ديمقراطية في العراق، تمكن عبد السلام عارف من الانقلاب على البعثيين عام 1963 ولوحق صدام حسين من قبل السلطات العراقية وضلت صلته بقريبه أحمد حسن البكر رئيس وزراء عهد البعث . تولى صدام حسين عام 1963 مسؤولية الإشراف على التنظيم العسكري والذي ظل على صلة قوية به منذ ذلك الوقت ومن خلال مواقعه الحزبية أخذ يخطط لعملية تغيير النظام وحدد شهر سبتمبر 1964 موعدا لتنفيذ الخطة لكن السلطات تمكنت من كشف العملية قبل تنفيذها فقامت بإلقاء القبض على عدد كبير من البعثيين وعلى الرغم من طلب البعثيين من صدام حسين المغادرة إلى دمشق ونتيجة لحسه العالي بأهمية الانضباط أصر على البقاء في بغداد الأمر الذي تسبب في اعتقاله في 14/ 10/ 1964. وأثناء إقامته بالسجن واصل دراسته للحقوق في الجامعة ، وبعد ثورة 17 جوان 1965 انتخب صدام حسين عضوا في القيادة القومية، وفي جويلية 1966 تمكن صدام حسين من الفرار من السجن. وفي 17 جويلية 1968 دخل صدام حسين القصر الجمهوري وهو بلباس عسكري على ظهر دبابة وفق خطة مدنية عسكرية وتمكن من الإطاحة بحكم عبد الرحمان عارف وتسلم حزب البعث السلطة من جديد. ليتولى أحمد حسن البكر منصب رئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة، وتم إختيار صدام حسين نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة. وفي جويلية 1979 أعلن حسن البكر تنحيه عن السلطة لصالح نائبه ورفيق دربه صدام حسين لتولي منصب رئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة.(أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، الجزء (3)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د .س)، ص 627 . 628 . 630).

[1] – حسين علي باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 141.

إن مفهوم العلاقة الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية يتجلى بصورة واضحة في التعاون العسكري المستمر بين الطرفين، وهو يفرض بالضرورة إعتماد تركيا المستمر على ذلك التعاون بهذا الشكل أو ذاك. وعلى الرغم من أن الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية المقدمة إلى تركيا والتي وردت في إتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي لسنة 1980م، جرى تقليصها إلى مساعدات ليس لها أهمية. فإن صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات عسكرية أمريكية حديثة للقوات التركية تشكل عنصرا مهما من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش، كما عكست المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا الأهمية الإستراتيجية المتجددة لها كحاجز ضد عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعنصر توازن تجاه المصالح الروسية في جمهوريات أسيا الوسطى والاستقرار في البلقان. بعد نهاية حرب الخليج الثانية مباشرة وفي إطار برنامج نقل التجهيزات للناتو، تم تجهيز تركيا بدبابات مقاتلة من طراز (F –4)، فضلا عن طائرات هيلكوبتر مقاتلة من طراز(M–60) وطراز ليوبارد، وعربات قتال مدرعة، وقطع مدفعية وأربعون طائرة مقاتلة من طراز(F–4) فضلا عن طائرات هليكوبتر مقاتلة من طراز كوبرا وصواريخ أرض جو[1].

شكل التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد التسعينات محورًا مهما من علاقاتهما الإستراتيجية وعاملا فاعلا في تعميق العلاقات بين البلدين وبات من الواضح أن الهدف الأمريكي من هذا التعاون يتطابق مع الهدف التركي المتمثل في تلبية حاجيات أنقرة المتزايدة في الدعم العسكري لتحديث الجيش التركي لاسيما فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات العسكرية ليكون بمستوى الدور الذي تمارسه تركيا في سبيل الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المناطق التي يمكن لتركيا أن تؤثر فيها، كالشرق الأوسط والقوقاز والبحرين[2].

ثالثا: المحدد الاقتصادي:

لعبت المعونات الأجنبية ولاسيما الأمريكية دورًا كبيرًا في إنعاش الاقتصاد التركي بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر أكبر المعونات الأجنبية هي المعونة الأمريكية. لقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا ضمن قائمة الدول التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إنعاشها والنهوض بإقتصادها،

---

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي: **المرجع السابق**، ص 6.

[2] – لقمان عمر محمود النعيمي: **تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة – دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة (1991– 2007)**، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، 2008، ص 3 – 4.

ويتضح ذلك في مجموع الدولارات التي قدمتها الولايات المتحدة لتركيا والتي بلغت 396 مليون دولار ما بين 1948 و 1955م، منها 228 مليون دولار في شكل منح و84 مليون دولار في شكل قرض و 17 مليون دولار مقابل بضائع تصدرها تركيا لدول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي[1].

كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بيت أنقرة وواشنطن ضعيفة جدًا حتى ثمانينات القرن العشرين، ثم تطور الأمر بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1980، وزاد التفاعل التجاري بين الطرفين وهو أمر غير مسبوق، لكنه اقل بكثير مما تريده تركيا والتي تفضل التسهيلات التجارية والاستثمارات على منح المساعدات[2].

عرف التعاون الاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تطورا ملحوظا في تسعينات القرن الماضي، إذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتين كانتا محل ترحيب من طرف المسؤولين الأتراك. تمثلت الأولى في إعادة فتح خطي أنابيب النفط والغاز باكو – جيهان الذين يمران عبر بحر القزوين، أما الثانية فقد تمثلت في دعم الولايات المتحدة الأمريكية للإصلاحات البنيوية لتركيا. لقد كان هذا الدعم حاسما في تامين القروض الممنوحة لتركيا من طرف البنك الدولي[3].

زادت التفاهمات مع وصول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى سدة الحكم عام 1993، وتميزت هذه الفترة بنشاط متزايد وغير مسبوق على أكثر من صعيد بدءا من زيادة الإهتمام بالجانب الإقتصادي ودعم إحتياجات تركيا من صندوق النقد الدولي، وفي ديسمبر 1998 ركزت مباحثات رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على الإطار العام للعلاقات بين البلدين، فيما طرح الجانب الأمريكي خمسة محاور للعلاقات تتمثل في:

- مشروع الطاقة في الشرق الأوسط.
- التعاون الأمني والاستراتيجي.
- التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية.
- التعاون في المشروعات الإقليمية.

---

[1] – إبراهيم رزقانة: **تركيا** ، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، (د.س)، ص 47 – 48.

[2] – عقيل سعيد محفوض: **المرجع السابق**، ص 230. 243.

[3] – عمر لقمان محمود النعيمي: **المرجع السابق**، ص 4.

- أمن النقل البحري[1].

لا يقل البعد الاقتصادي أهمية عن البعد الاستراتيجي في رسم ملامح العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يكن من أهم العوامل الإستراتيجية ولذلك سعت تركيا لتوطيد علاقاتها الإقتصادية مع واشنطن في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حيث عرفت الأوضاع الاقتصادية في تركيا مستويات متردية للغاية، وفي بداية من العام 2001م دخلت تركيا مرحلة من الركود الإقتصادي وهو الأمر الذي لم تعرفه طوال نصف قرن، بعد تدني الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.4%، في حين وصل مستوى التضخم إلى ما يقارب 68.5% وفقدت الليرة التركية نحو 70% من قيمتها، ونظرًا لإرتفاع مستوى الفساد الحكومي في تلك الفترة فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لإخراجها من الأزمة وذلك بإقراضها ما قيمته 7.5مليار دولار. ولم تتحسن الأوضاع الإقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية وتسلطه أمور الحكم عام 2002م حيث تم وضع برنامج للخصخصة وتشجيع الإستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي انتعشت بعده السياحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية، كما إرتفع حجم الإستثمارات الأجنبية. شهد عام 2002م تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشنطن وأنقرة وهو الأمر الذي أعطى للمنتجات التركية مزايا تنافسية داخل الأسواق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في تطور العلاقات التجارية بين البلدين وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني اكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا في حجم الصادرات التي بلغت 5.7 مليار دولار، وواردات بلغت قيمتها 5.4 مليار دولار عام 2008م. وقد أعلن وزير الخارجية التركية ظفر جاغليان أن تركيا لم تعرض نفسها بشكل كاف من الناحية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

إن أحد أهم أسباب توجه تركيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية هو الحصول على الدعم الاقتصادي بهدف إنعاش الاقتصاد التركي وقد عللت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الدعم بقولها حفاظا

---

[1] – عقيل سعيد محفوض: **المرجع السابق**، ص 233.

[2] – سلمان داوود سلوم العزاوي: **سياسات حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (1)، 2014، ص 241.

على الديمقراطية والحرية التي قامت في تركيا وتعزيز توجه تركيا نحو التعددية الحزبية ودفعها نحو الليبرالية[1].

رابعا: عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي:

إتخذت علاقة تركيا مع الاتحاد الأوربي أبعادًا جديدة مع عودة ظهور أوربا الوسطى والشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي الحقيقة أن هذه الأبعاد تتطلب ضمن سياسة المناطق القريبة لتركيا، مقاربة تتناول أوربا في إطار تكاملي للقارة. حيث تعتبر أوربا امتدادا لأسيا من الشمال إلى الغرب وهي المنطقة الجغرافية التي تمتد من جبال الاورال وحتى الأطلسي، ومن الجزيرة الاسكندينافية حتى البحر الأبيض المتوسط[2].

بدأت فكرة الإنضمام للإتحاد الأوربي حلما يراود الأتراك منذ ستينات القرن العشرين من أجل قبولها بعضوية كاملة، حيث سبقت ذلك بالعديد من الإجراءات. فمنذ إعلان قيام النظام الجمهوري في تركيا سنة 1923، إتبعت تركيا نهجا غربيا للتحديث قائم على أسس ومبادئ علمانية مؤسساتية، وعملت على تحطيم البنى والمؤسسات التقليدية العثمانية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وما عرفه العالم من قيام نظام دولي جديد يقوم على سياسة الإستقطاب أحيانا والاحتواء في أحيان أخرى، حسمت تركيا خياراتها مرة أخرى بالإنخراط في حلف شمالا الأطلسي في بداية خمسينيات القرن العشرين، وبناءًا على جملة التطورات الداخلية التي عرفتها تركيا في مرحلة ما بعد الخمسينات وتواصلا مع إجراءاتها الأنفة، جاءت الخطوة الثالثة عام 1963م عن طريق محاولتها الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي. وبعد مضي أكثر من ثمانية عقود لازالت تركيا تجري وراء حلمها الأوربي[3]. لم يحسم الجدل الأوربي – الأوربي حول أحقية تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي منذ البدايات الأولى في سعي تركيا لنيل عضوية في الإتحاد. وفي مختلف المراحل إتخذت الدول الأوربية المحورية (فرنسا وألمانيا وايطاليا) قرارًا إيجابيًا من الطلب التركي وإن كانت بدرجات متفاوتة تتأرجح بين الترحيب والفتور، لكن سرعان ما تغيرت مواقف هذه الدول، خاصة

---

[1] – محمد ياسر خضير الغريري: **المرجع السابق**، ص 143.

[2] – احمد داوود اوغلو: **المرجع السابق**، ص 226 – 225.

[3] – طلال يونس الجليلي: **تركيا والحلم الأوربي اتحاد أم ابتعاد**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (12)، (د.ب)، 2005، ص 106.

مع انضمام دول شرق ووسط أوربا وجنوب شرقها. حيث تغيرت المؤشرات الإيجابية السابقة في مسألة إنضمام تركيا المزعوم إلى الإتحاد إلى مؤشر حافل بالشك إلى حد الرفض[1].

من الواضح أن أهم هدف إستراتيجي لتركيا هو الفصل في مسألة الإنضمام للإتحاد الأوربي، التي كانت ولازالت تراود الأتراك فقد مارست جميع السياسات التي تكفل لها تحقيق هذا الحلم. ولتحقيق هذا الحلم تعتمد تركيا كثيرًا على الدعم الأمريكي في هاته المسألة بما للولايات المتحدة من نفوذ وتأثير في العواصم الأوربية، فضلاً على التحالف القائم بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي يوصف بالاستراتيجي والذي يساند توجه تركيا، وفي هذا الشأن يذكر كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق إن " تركيا صديق جيد وحليف جيد، ونمتلك شراكة جيدة معها ... وأنا واثق أن هذه الشراكة سوف تستمر بالنمو والتطور في السنوات القادمة". كما بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أثناء زيارته لأنقرة عام 1991م أنه وبعد مرور عقد على تبنيها لحكومة حرة أضحت تركيا نجما صاعدًا في سماء أوربا وهي بلد متمكن إقتصاديًا وسياسيًا لذلك لا يجب أن تحاك الشكوك حول عضويتها في الإتحاد الأوربي، وأنها ستحصل على الدعم والتأييد الكافي والقوي من الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الإنضمام. تربط الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية علاقات إستراتيجية وثيقة ترسخت خلال فترة الحرب الباردة حيث إمتازت العلاقات بين البلدين بالتعقيد على الصعيد السياسي والأمني في إطار حلف الناتو، واقتصادي في إطار ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الدول في شكل مساعدات اقتصادية بهدف اعمار أوربا، ومن هذه المنطلقات رأت تركيا أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها التأثير على الدول الأوربية[2]. ورغبة منها في الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوربي لجأت أنقرة إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها في الحصول على الدعم اللازم في مواجهة مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وذلك بممارسة نوع من الضغط على العواصم الأوربية لتخفيف حدة معارضتها لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي[3]. حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا وجود لمبرر قوي وراء عدم إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي خاصة في ظل إلتزامها

---

[1] –حسين علي باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ، ص 170.

[2] – محمد ياسر خضير الغريري: **المرجع السابق**، ص 149– 150.

[3] – حسين خورشيد دلي: **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1991، ص 30.

بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام[1] . وتؤكد واشنطن على أن التحاق أنقرة بالمركب الأوربي هدفا أمريكيا ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي ولكن بهدف بناء جسر متين ما بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية[2].

وفي الحقيقة إن الإيمان الأمريكي بأن تصبح تركيا عضوًا في الاتحاد الأوربي قائم على بعد إستراتيجي يظهر في أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه أنقرة في الوظيفة الإستراتيجية الأمنية والعسكرية لحلف شمال الأطلسي بغرض حماية المصالح الحيوية الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط. حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن مصلحة الاتحاد الأوربي وعلاقته مع تركيا لا تقل أهمية عن مصلحة أمريكا بتركيا، بمعنى أن رفض تركيا وعدم قبول عضويتها ضمن الإتحاد الأوربي قد ينعكس إلى رد فعل معادي للغرب. الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن خيارات وبدائل في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص في المنطقة العربية، الأمر الذي يكون من أهم نتائجه الإضرار بمصلحة إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. إن التأييد الذي تقدمه الولايات المتحدة لتركيا والضغوط التي تمارسها على دول الاتحاد الأوربي لا تهدف دوما إلى مكافأة تركيا لما تمارسه من دور مهم في تحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وإنما حقيقة الدعم الأمريكي لمسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي يبطن وراءه بعدا إستراتيجيا مهما، يتمثل في عدم تمكين الاتحاد الأوربي أن يكون قوة أو كتلة منافسة وربما معادية للسياسة الأمريكية بناءًا على ما تراه مناسبا لها في تحقيق أهدافها وخصوصا بالنسبة لتركيا حيث تتواجد القواعد والمنشات العسكرية على أراضيها. وفي سبيل مساعيها تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 من خلال ممارسة الضغوط على العواصم الأوربية إقناع البرلمان الأوربي بالتصديق على إتفاقية الوحدة الجمركية وإدخال تركيا فيها. وبدا سريان مفعول هذه الاتفاقية عام 1996. ورغم ذلك رفض الإتحاد الأوربي في قمة لوكسمبورغ عام 1997 إدراج تركيا ضمن قائمة الدول المرشحة لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، وبعد هذا القرار المتوج بالرفض توجه في العام ذاته رئيس الوزراء

---

[1] – تلا عاصم فائق: **أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية – التركية** ، دراسات دولية، العدد (54)، العراق، (د.س)، ص 201.

[2] – فايز زريقات وأكرم أبو حمدي: **أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (17)، العدد (4)، الأردن، ص 19.

التركي مسعود يلماظ[*] إلى الولايات المتحدة الأمريكية للبحث في أوجه التعاون بين البلدين. حيث أكدت أمريكا وقتها دعمها لجمهورية تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي، وقد صرح المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمس فولى قائلا: " إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بقوة أن تركيا يجب أن تكون مرتبطة بالغرب ... تركيا لديها وظيفة أوربية، وأن عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي من وجهة نظرنا شيء يجب أن يحدث. إننا ندرك بالطبع أن من حق الإتحاد الأوربي أن يضع شروطا للعضوية ويحدد جدولة لها ... ولكننا نعتقد انه فضلا عن ذلك، فان عضوية تركيا في الإتحاد يجب أن تحدث[1] .

ويرى أحمد داوود أوغلو أن الشروط التي يفرضها الإتحاد الأوربي للإنضمام والمتعلقة أساسا بحقوق الإنسان والنزاع على بحر إيجه ماهي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية، أي أن هذا القرار لم يتخذ بسبب هذه الشروط بل إن هذه الشروط وجدت من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض[2]. حيث لا تزال أوربا المسيحية تحمل في علاقاتها تركة الصراع العثماني الأوربي

---

[*] –**مسعود يلماظ:** ولد مسعود يلماظ عام 1947 بمدينة إسطنبول، خريج كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة، تحصل على شهادة الماجستير من كلية الإقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة كولن الالمانية عام 1974، شغل عدة مناصب إدارية في القطاع الخاص (1975 – 1983)، كان مسعود يلماظ احد القيادة المؤسسة لحزب الوطن الأم ونائب زعيمه عام 1983، فاز بعضوية البرلمان في انتخابات 1983 من محافظة ريزا وتولى منصب وزير الإعلام والناطق بإسم الحكومة في حكومة تورغوت أوزال. ليتم تعيينه وزيرا لشؤون الثقافة والسياحة عام 1986. وفي إنتخابات 1987 دخل البرلمان نائبا عن محافظة ريزا كذلك. وتم تعيينه في حكومة تورغوت أوزال وزيرًا للشؤون الخارجية. أنتخب زعيما لحزب الوطن إلام سنة 1991ليصبح بذلك رئيس الوزراء، قاد البلاد إلى الانتخابات التشريعية المبكرة سنة 1991. لكن حزب الوطن الأم دخل البرلمان قي المركز الثاني وأصبح اكبر أحزاب المعارضة في هذه الدورة. تولى منصب رئيس الوزراء في الحكومة الائتلافية التي شكلت بين حزب الوطن الأم والحزب الوطني القويم بعد انتخابات 1995، لكن حزبه اخذ يفقد شعبيته يوما بعد يوم، وفي انتخابات 1999 دخل البرلمان في المركز الرابع متحصلا على 68 مقعدًا. تولى مسعود يلماظ منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الائتلاف التي شكلها حزب اليسار الديمقراطي وحزب العمل القومي وحزب الوطن الأم. يدعو يلماظ إلى إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، وعرف بمواقفه الحازمة التي أبداها لإقرار الإصلاحات الدستورية في البرلمان ولاسيما الإصلاحات التي تتعلق برفع عقوبة الإعدام ومنح الحريات الثقافية للأكراد. (متاح على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net، أطلع عليه بتاريخ، 04/ 02/ 2017، سا 1:3.).

[1] – حيدر جاسم محمد محمود: **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوربي ومستقبلها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013/ 2014، ص 93 – 92.

[2] – أحمد داوود أوغلو: **المرجع السابق**، ص 586.

منذ العام 1453 وترى أوربا انه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوربي لكونها مختلفة حضاريا عنها[1].

ترفض الولايات المتحدة الأمريكية رفضا تامًا بأن يكون الاتحاد الأوربي مشروعًا مسيحيًا لأنها لا تريد أن تقوم علاقات تركيا مع أوربا من طرف الأوربيين على أساس ديني أو عرقي وإنما على أساس المصالح وما يعكس الإهتمام الأمريكي في مسألة الإنضمام التركي للأسرة الأوربية تلك الخطابات التي ألقيت في الكونجرس الأمريكي حول إنتخابات أكتوبر 1991 في تركيا انه وغي حالة تطبيق برنامج التحول الديمقراطي الذي أقرته الحكومة الائتلافية التركية بشكل كامل فان تركيا تحتل مرتبة في صفوف الدول الأكثر تقدما في العالم. كما أكد أعضاء الكونغرس أن مساعي تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوربي تلقى دعما مهما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كما جاء على لسان عضو مجلس النواب الأمريكي جيم مودي في قوله: " على الولايات المتحدة الأمريكية دعم طلب تركيا للإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي، إذ أن ذلك يكرس من حرص تركيا على إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. فضلا عن المصالح المشتركة التي يمكن أن تحققها تركيا في حالة انجاز هذه الخطوة"[2]. وفي قمة هلسنكي عام 1999 تم إصدار قرار من طرف الإتحاد الأوربي يقر بقبول تركيا كدولة مرشحة للإنضمام إلى الإتحاد، الأمر الذي وجد ترحيبا من الولايات المتحدة الأمريكية إذ صرح المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية فولي بقوله" إننا ندعم قرار الإتحاد الأوربي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للإنضمام، ونرى أنها خطوة في الإتجاه الصحيح". وأوضح إن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية هي في الإعتقاد القائل بأن إرساء الدولة التركية يتجلى بصورة واضحة في إرتباطها أكثر بالغرب. وعليه فانه من الجيد العمل على تمتين الروابط بين تركيا والإتحاد الأوربي".

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا شديدة على الإتحاد الأوربي من أجل حثه على تحديد موعد لإنطلاق المفاوضات مع تركيا في قمة كوبنهاغن عام 2002. وكان الهدف الأمريكي من ذلك هو رغبة منها في الحصول على الدعم التركي لشن حملة على العراق، لكن الإتحاد الأوربي رفض تحديد موعد المفاوضات مع تركيا. وإستاءت أمريكا من هذا الرفض، حيث عبر المتحدث بإسم الخارجية

---

[1] – إيمان دني: **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 120.

[2] – لقمان عمر النعيمي: **المرجع السابق**، ص 17.

الأمريكية في رسالة موجهة للأوربيين أن يدركوا مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين شددت أمريكا في ضغوطها على كل من فرنسا وألمانيا لأنهما العضوين الأكثر نفوذًا في الإتحاد الأوربي[1]. ترى الدول الأوربية أن طموح تركيا في الإنضمام إلى الاتحاد الأوربي قد يتسبب في خلق العديد من المشكلات لاسيما في علاقات الإتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرغبة أمريكا تكمن في الحفاظ على تركيا شريكا استراتيجيا في الشرق الأوسط، ما دفع الإتحاد الأوربي إلى زيادة القلق من النفوذ التركي. حيث لا تزال تراود دول الإتحاد الأوربي بعض الشكوك حول إذا ما كانت عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي ستنسجم مع باقي أعضاء الإتحاد، وذلك لطبيعتها الإسلامية. فالإتحاد الأوربي على علم بأن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية بدرجة أولى فهي لا تولي أهمية كبيرة لتأثير تركيا السياسي أو الإقتصادي على الإتحاد الأوربي، كذلك ما يزيد من مخاوف الإتحاد الأوربي المشكلات التي قد يتسبب فيها جيران تركيا غير المستقرين. كما يهتم الاتحاد الأوربي بالجهود المبذولة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتخريب مشروع الإتحاد الأوربي وسعيها الدؤوب لمنعه من أن يصبح منافسا حقيقيا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعي الإتحاد الأوربي إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ضم العديد من الدول الشرقية ضمن نطاق الإتحاد الأوربي ومن ضمنها تركيا هدفها زيادة مشكلات الاتحاد الأوربي[2].

خامسا: المحدد الكردي:

يكتنف الغموض أصل الأكراد، لمن اغلب الباحثين متفقون على أنهم إلى المجموعة الهند وأوربية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي هاجرت في مطلع الألف الثانية قبل الميلاد، واستطاعت أن تنشر نفوذها بين السكان الأقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتشكيل تركيبة سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالكرد. وهناك أيضا ما يسمى بالثغرة التاريخية فيما بين الهيمنة الميدية وبين ظهور الأكراد، كما أن أصل التسمية يبقى غامضا، إذ يرى بعض الباحثين أن تسميتهم بالكرد تعود إلى كلمة كوتو (kutu) التي تربطهم بشعب (kutu)، وهو

---

[1] – حيدر جاسم محمد محمود: **المرجع السابق**، ص 94.

[2] – جراهام أي فولر: **النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال**، دراسات مترجمة، (د. ب)، (د. س)، ص 467.

من الأقوام التي عاشت في مملكة جوتيام (Gutium) الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة وبين نهر الزاب وديالي، ويرى البعض أن كلمة كوتو مأخوذة من الكلمة الأشورية kutu، وقد تطورت إلى شكلها الحالي بانصهار حرف الراء(R) بعد الواو القصيرة (U)، أي أن كرورتو أصبحت جوتو Gutu، ومثل هذا الانصهار هو قاعدة لغوية في اغلب اللغات الهندوأرية. وهناك نظرية ثانية ترجع التسمية إلى كلمة كيرتي Kyrtii أو سيرتي Cyrtii فتربط الكرد بالكيرتي وهو قوم كانوا يعيشون أصلا في المنطقة الجبلية في غرب بحيرة وان، ثم انتشروا انتشارا واسعا في بلاد إيران وميديا، وبقية المناطق التي يقطن فيها الأكراد اليوم. ويعتقد الباحثون أن كلمة كيرتي قد تطورت إلى كلمة كورتو Qurtu أو كاردو Kurrdu أولا، ومن ثم إلى كلمة كورت Kurt، ثم إلى كار دوخي Kardouchi التي ذكرها، للمرة الأولى، القائد اليوناني زنفون Xenephon، وينقسم الكرد إلى أربعة شعوب رئيسية هم: الكرمانج والكوران (الجوران) واللور والكلهور[1].

يتركز الأكراد في كل من العراق وإيران وسوريا، ويسعى الكثير من الأكراد إلى الإستقلال أو الحكم الذاتي والإنفصال عن حكومات كل من العراق وإيران وتركيا، مبررين هذا المطلب بقولهم يريدون إقامة تشكيل كيان خاص بهم لأنهم لا يستطيعون التعبير عن هويتهم الثقافية بأريحية في البلدان التي يسيطر عليها غير الأكراد. تعتبر المشكلة الكردية واحدة من أهم المشكلات المعقدة منذ بناء الدولة التركية، ومنذ ذلك الوقت حاولت أنقرة ومازالت إلى اليوم تتنكر للهوية القومية الكردية في تركيا بمختلف الوسائل السياسية والقانونية والأمنية وقد أطلقت عليهم وصف " أتراك الجبال" إلا أنه وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المستنقع الكردي بعد أن قفزت المشكلة الكردية إلى واجهة الأحداث التركية في الداخل والخارج وأصبحت ضمن جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية. فقد تحولت القضية الكردية من مشكلة محلية إلى إقليمية تهم العراق وسوريا وإيران وتركيا، كما أصبحت لها أبعاد غربية كأولوية أمنية غربية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط خاصة

[1] ـ لقاء مكي: **الكرد دروب التاريخ الوعرة**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، جوان 2006، ص6.

بعد رعاية واشنطن الإتفاق المصالحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة على الإتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق[1].

تمثل المسألة الكردية عامل صراع وصدام بين أنقرة وواشنطن في عدد من الأوجه على الرغم من أنها هي في حد ذاتها عامل تنسيق وتحالف من جهة ثانية نتيجة لإلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن ووحدة تركيا كونها احد أعضاء حلف الناتو، لكن لا يبدو أن ذلك الإلتزام من الحسم بحيث يطمئن أنقرة ويريحها من هواجسها، خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تقرا العامل الكردي في داخل وخارج تركيا خطرًا على سياساتها الإقليمية[2].

لقد ساهمت حرب الخليج الثانية في تسليط الضوء على القضية الكردية وأعطتها بعدا إقليميا ودوليًا لذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب إلى تقديم خطة سرية مضمونها تكوين جيش من أكراد العراق الذين فروا إلى الأراضي التركية وتزويدهم بأحدث الأسلحة للقيام بهجوم مسلح مدعوم من تركيا لتحرير الأكراد في إقليم كردستان من التبعية للسلطة المركزية وكانت هذه الخطة محل ترحيب من طرف الحركات الكردية ورأت أنها جاءت في وقتها، لكن شريطة أن يتم تصريح أمريكي رسمي وواضح يتضمن تأييد إقامة دولة كردية في شمال العراق، لكن الحكومة التركية أعلنت معارضتها الشديدة لما جاء في الخطة مقدمة في نفس الوقت مشروعا بديلا يتمثل في تفكيك وإعادة تكوين الكيان العراقي يضم ثلاث دول عربية وتركمانية وكردية. أبدت واشنطن تحفظا على المشروع التركي وإعتبرته ممكن التطبيق في حالة انهيار النظام العراقي كما لقيت تجاوبا من طرف الفصائل الكردية[3].

ترأست أنقرة إجتماعا رباعيا في 10 مارس من العام 1994 جمعها بالدول المعنية بشكل أساسي بالوضع في العراق بشكل عام والقضية الكردية بشكل خاص وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، لكنه لم يكن محل اهتمام من طرف الإعلام العالمي ولا حتى من جانب الإعلام التركي في حد ذاته. لكنه كان بتصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي المكلف بالشؤون الأوربية ستيفن أوكسمان بأنه كان في غاية الأهمية تبين من خلال المعلومات التي تسربت عن الاجتماع الذي دام ما يقارب الأربع

---

[1] – دلي حسين خورشيد: **المرجع السابق**، ص 47 – 46.

[2] – عقيل سعيد محفوظ: **المرجع السابق**، ص 234 .

[3] – عمر كامل احمد: **الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان العراق**، دراسات دولية، العدد (33)، جامعة بغداد، (د.س)، ص، 56 – 57.

ساعات ونصف عن صدمة الأتراك من مداولاته وخاصة من الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالأقليات الكردية في المتواجدة في الشرق الأوسط عموما والذي يحث أنقرة على إتخاذ خطوات أكثر عملية في التعامل مع المسألة الكردية في العراق في إطار القوانين الدولية المتمثلة في حق الأقليات في تقرير مصيرها، باستثناء الأقليات الكردية المتواجدة في إيران. كما أكد الوفد الأمريكي أثناء مغادرته لأنقرة أن الولايات المتحدة الأمريكية مع إيجاد حل لمشكلة الجنوب الشرقي للأناضول بالطرق السلمية مع التأكيد أن تظل تركيا موحدة مشددًا على أن الحل يجب أن يكون من الداخل التركي لكن بعيدًا عن الأساليب العسكرية[1].

بعد الفراغ من اللقاء انكب المسؤولون الأتراك على التخمين بسؤالين الأول يتمحور حول الحل الواقعي لمشكلة الأكراد في تركيا، والثاني يدور حول الاستثناء الأمريكي لتركيا من خريطة كردستان العراق المقبلة، بالرغم من أن أجزاءها الجنوبية الشرقية جزء من كردستان والتي تشمل أساسًا كل من إيران والعراق وتركيا وسوريا. بالنسبة لجواب السؤال الأول هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد التعامل مع حزب العمال الكردستاني الذي يصر على مطالب الإنفصال عن تركيا وترى ضرورة منح الأكراد مزيدا من الحقوق وصولاً إلى الفيدرالية إذا إستلزم الأمر، وهو ما ترفضه أنقرة جملة وتفصيلاً، أما فيما يخص السؤال الثاني فان الأوساط التركية ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد تعديلا جذريا مثل تقسيم تركيا والسبب روسيا إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن السياسة الخارجية الروسية بدأت تعود إلى تشددها السابق أيام العهد السوفياتي ومن غير الصواب رؤية تركيا مجزأة في ظل تجدد الخطر الشيوعي[2].

ومن أهم المحطات المؤثرة في العلاقات التركية الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الكردية، هو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إعتقال عبد الله أوج ألان[*] زعيم حزب العمال

---

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي: **مشكلة حزب العمال الكردستاني وإنعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2002 – 2010**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (د.س)، ص 4.

[2] – قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق: **المرجع السابق**، ص، 86 – 87.

[*] – **عبد الله أوج ألان:** مؤسس وزعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا، قاد حركة تمرد مسلح ضد الحكومة التركية على مدى خمسة عاما، كما قاد حملات دموية لتصفية معارضيه من الكرد، ويعد يطلاً قوميًا مناضلاً في نظر لعديد من الكرد بالرغم من إختلافهم معه في توجهاته العقائدية والفكرية. ولد عام 1949، في بلدة اومرلي إحدى قرى ولاية اورفة الواقعة جنوبي شرقي تركيا على مقربة من الحدود السورية، انخرط في التنظيمات اليسارية منذ وقت مبكر من حياته وفي

الكردستاني في نيروبي في 15 فيفري 1999 وقد جاء نقلا عن مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى قولهم أن الادراة الأمريكية استخدمت اساليبا دبلوماسية واستخباراتية مختلفة لمساعدة تركيا في القبض على أوج ألان وإنها ساهمت من وراء الكواليس في إرغام أوج ألان على مغادرة ايطاليا والتوجه نحو نيروبي عبر الضغط على الدول الأوربية بعدم منحه اللجوء السياسي على أراضيها بعد أن كانت تترقب تحركاته عن كثب وبدقة متناهية وفي سبيل ذلك شكلت الولايات المتحدة الأمريكية خلية مشتركة من المخابرات المركزية والخارجية الأمريكية على إتصال مباشر عبر الأقمار الصناعية بكل المناطق التي تجول فيها أوج ألان وفي بنيروبي كان الخيار الأسوأ لأوج ألان[1].

عام 1977 ألقي القبض عليه وسجن لمدة سبعة أشهر بسبب نشاطات موالية للكرد. أسس أوج ألان حزب العمال الكردستاني عام 1978بالاشتراك مع اقرأنه من الطلاب الكرد ذوي الميول الشيوعية، ليحل محل حزب التحرير الوطني لكردستان، وفضل الكفاح المسلح على إضاعة الوقت على القضية الكردية في جدال سياسي حسب رأيه سعيا لقيام دولة كردستان الكبرى المستقلة. قاد الحزب بزعامته صراعًا دمويًا عام 1984 ضد قوات الأمن التركية كما إتجه إلى تصفية معارضيه من الأحزاب الكردية الأخرى. اتخذ من دمشق ملجأ له خلال مرحلة إضطراب العلاقات التركية السورية وانشأ معسكرًا لتدريب مقاتلي حزبه في سهل البقاع اللبناني الذي كان تحت السيطرة السورية. وقد أغلق بعض هذه المعسكرات عام 1922 بعد ضغط من تركيا على سوريا ولبنان. حاول فتح حوار سياسي مع الحكومة التركية فأعلن عام 1993 هدنة لوقف إطلاق النار ورفضت الحكومة التركية الإعتراف بها، وكرر محاولاته بإعلان هدنة ثانية عام 1995 وثالثة عام 1998 وباءت بالفشل. اضطر أوج ألان إلى ترك دمشق بعد تحسن العلاقات التركية السورية ولجأ في أكتوبر 1998 إلى روسيا ثم تنقل بطائرة خاصة بين عدة عواصم أوربية رفضت إستقباله. ثم انطلق نحو كينيا بجواز سفر قبرصي مزور وأقام في مبنى السفارة اليونانية في نيروبي بصفة رجل أعمال يوناني. تمكنت قوة خاصة تركية من خطفه في نيروبي عام 1998ليحم عليه بالسجن مدى الحياة : (أنظر: نائل الدهشان: **القضية الكردية**، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، فلسطين، 2009، ص 36 – 37.).

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي: **تركيا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة (1991– 2000)**، **المرجع السابق**، ص 16.

الفصل الثالث: اثر العلاقات التركية - الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط 1991 – 2003.

أولا : *الحرب على العراق.*

ثانيا : *القضية الكردية.*

ثالثا : *الصراع العربي – الإسرائيلي.*

الفصل الثالث: أثر العلاقات التركية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط 1991 – 2003م.

تتميز منطقة الشرق الأوسط[*] بمقومات جيواستراتيجية تجعل منها مركز لصراع ونفوذ دولي لإزدحام المصالح فيها وسوف نسلط الضوء في هذا الفصل على فاعلين أساسيين في الشرق الأوسط يتمثل الأول في الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها شرطي العالم إن صح التعبير والتي لعبت دورًا مهما في العقدين المنصرمين في إدارة وتسيير بؤر التوتر في العالم ومنها منطقة الدراسة ومتابعة التطورات الحاصلة فيها عن كثب، أما الفاعل الأخر فهو تركيا بإعتبارها لاعبًا إقليميا مهما له علاقته المميزة مع دول المنطقة لاعتبارات تاريخية، تسعى تركيا إلى إعادة التعريف بنفسها وبمصالحها في فلك الشرق الأوسط لتكون قوة دولية عبر نافذة القيادة الإقليمية من خلال توظيف قدراتها، حيث تمثل المصالح القاسم المشترك بين البلدين لذلك يدرك كلا الحليفين أنهما في أمس الحاجة إلى قراءة متأنية لمصالحهما المشتركة والدور الذي يمكن أن يؤديه كل منهما للأخر.

أولا: الحرب على العراق:

يشكل العراق أحد الدول المهمة والبارزة في منطقة الشرق الأوسط وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي المتميز في جنوب غرب أسيا والذي يشكل جسرًا بريًا يربط ما بين الخليج العربي والمحيط الهندي وجنوب شرق أسيا مرورًا بالبحر الأبيض المتوسط، وقد جعل الموقع الجغرافي المميز من العراق

---

[*] – **الشرق الأوسط:** يشيع إستخدام مصطلح الشرق الأوسط للدلالة على إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم ثلاث قارات (أسيا وإفريقيا وأوربا) ويدعو هذا المصطلح إلى الذهن مصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى، ويوحي بأن الإقليم الذي يدل عليه هو وسط بين الإقليمين الذين يدل عليهما المصطلحان الآخران. ولكن واقع الأمر لم يكن خاضعا لهذا المنطق الشكلي المبسط، بل لضرورات الصراع التي رافقها عمليات عسكرية في حروب متعددة. لذلك ظهرت التسميات من دون أن توضع لها حدود ثابتة على الخرائط. كان الصراع الذي استخدمت فيه هذه المصطلحات مرتبطا بالنشاط الاستعماري منذ القرن الماضي الذي تنافست فيه بريطانيا وفرنسا في المقام الأول ودول أوربية أخرى وحين إنكفآ الاستعمار التقليدي ورثت دولتا الهيمنة الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية هذه التسميات مع تبديل في المفاهيم الجغرافية . وشاع إستخدام مصطلح الشرق الأوسط بينما تراجع إستخدام المصطلحين الآخرين. لذلك فان مفهوم الشرق الأوسط يجمع بين الجغرافيا والسياسة. (أنظر: شوقي علي: **مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)**، المجلة السياسية والدولية، بغداد، (د.س)، ص 1.).

محل أطماع من طرف القوى الكبرى منذ القديم حيث يشكل العراق العمق الإستراتيجي لدول المشرق العربي فهو يقع على تخوم دولتين غير عربيتين هما تركيا وإيران، كما يمارس دورًا مميزًا في الساحة السياسية والإقليمية للمنطقة، فضلاً عن ذلك فهو ذو أهمية اقتصادية إذ يمتلك موارد نفطية هائلة[1]. ويعد العراق من بين أكثر دول المنطقة العربية والشرق الأوسط أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية وذلك نتيجة لجملة من الإعتبارات أهمها الموقع الجغرافي والإحتياطي النفطي لذا كان من الواضح أن يكون ضمن دوامة الصراع والرغبة الأمريكية في بسط هيمنتها ونفوذها في المنطقة لتحقيق مشروع إستراتيجي مستقبلي الهدف منه إخضاع معظم الأطراف التي تتمتع بمزايا وإمكانيات وثروات إلى نفوذها بشتى الوسائل والطرق[2].

لم يكن الإحتلال الأمريكي للعراق محض الصدفة وإنما هو جزء من إستراتيجية أمريكية شاملة لذا فهو حدث متطور ومدروس لايقف عند العراق بل يتطلع إلى الهيمنة على الشرق الأوسط والذي تمثل المنطقة العربية جزءا منه وتمثل إسرائيل لاعبًا مميزًا في هذه المخططات بإعتبارها أداة من أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[3]. هناك جملة من الدوافع وراء القرار الأمريكي بتوجيه حملة عسكرية ضد العراق فعلى المستوى الإقليمي فإن وجهة النظر العربية تفسر الأسباب الخفية للقرار الأمريكي أن هدفه هو ضمان أمن إسرائيل ومصالحها الإستراتيجية على حساب المصلحة العربية ومثل هذا التفسير يحمل بلا شك كما كبيرًا من الحقيقة لكن لا يمثلها كلها، وعليه فإن التشبث به عربيا على إعتبار أنه أهم عامل في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يشكل غموضا في تحليل طبيعة العلاقة بين واشنطن وتل أبيب التي تبدو كنوع من الرباط المقدس. لطالما كان الذهب الأسود يشكل محور الإستراتيجية الأمريكية فان موضوع نزع أسلحة الدمار الشامل وما تحمله من تهديد حقيقي للأمن الدولي هو مجرد ذريعة تفتح الباب على مصراعيه لتنفيذ هذه الإستراتيجية، ومن الواضح أن المباحثات التي

---

(1) – أحمد سلمان المعموري: **العراق في الإستراتيجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (د .س)، ص 1.

(2) – حيدر علي حسين: **احتلال العراق وتداعياته الإقليمية**، دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، (د.س)، ص 60.

(3) – أحمد يوسف أحمد وآخرون: **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 371.

دارت بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضية العراقية لم يكن جوهرها الحديث عن أسلحة الدمار الشامل بل كان موضوعها المصالح الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالبترول العراقي[1].

خرج العراق من حرب الخليج الأولى مع طهران 1980 – 1988 وهو يمتلك قوة عسكرية هائلة وجيشًا قويًا يمتاز بخبرة قتالية لا يستهان بها، بدأ هاجس القلق يراود الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه القوة العربية المتنامية وما يمكن أن تشكله من خطر كبير على مصالحها وعلى حليفتها الإستراتيجية إسرائيل في المستقبل القريب وهكذا بدأ صانعو القرار الأمريكي يعدون العدة لتحجيم قوة العراق من أجل إنهائها بصورة كاملة. تعددت الأسباب والمبررات الأمريكية في غزو العراق فتارة كانت تدعي الإدارة الأمريكية أن أسلحة الدمار الشامل هي الدافع وراء شن الحرب وأحيانا أخرى تدعي أن سبب الحرب هو سعيها الحثيث إلى إقامة نظام ديمقراطي يقوم على إحترام حقوق الإنسان ويكون نموذجا تقتدي به كل دول المنطقة، كما إدعت إدارة الرئيس الأمريكي في أكثر من مناسبة أن من أسباب إحتلالها للعراق هو ضلوع العراق في هجمات 11 من سبتمبر، وحتى لا نبحر عميقا في التاريخ فان الحقيقة التي لا بد من ذكرها هي أن الرغبة الأمريكية في إخضاع العراق للسيطرة الأمريكية بدأت ملامحها مع مطلع سبعينات العقد الماضي عندما بدأ الحديث عن النفط في منطقة الخليج التي يمثل العراق جزءا منها[2].

منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حربه على ما أسماه بالإرهاب وهو يلوح بتوجيه ضربة عسكرية للعراق معتبرًا إياه مصدر تهديد وخطر على الاستقرار الإقليمي والدولي، حيث طلب في خطاب أمام الكونغرس الأمريكي منحه صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وبعد لقاء جمع بين أعضاء مجلس النواب والشيوخ الأمريكي وافق الكونغرس الأمريكي على قرار الرئيس الأمريكي. وقد كشف برنامج بي بي سي نيوز بأن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وضعت خططا للحرب على العراق من

---

[1] - حامد محمود عيسى: **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914 – 2003**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 471 - 474.

[2] – خلف رمضان محمد الجبوري: **الشرعية الدولية والموقف من احتلال العراق**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (11)، العدد (40)، العراق، 2009، ص 17 – 19 – 20.

أجل النفط قبل هجمات 11 من سبتمبر[1]. وإزدادت مخاوف جورج الابن من موجة التحالفات والتألفات بين دول المنطقة وخاصة العراق مع باقي الأطراف الدولية الفعالة في النظام الدولي كروسيا[2].

- **النفط العراقي والاحتلال:**

لا يختلف إثنان على أن النفط ومنابعه في العراق قد شكلت الهدف الكبير الذي تسترت خلفه معظم الأسباب والدوافع المعلنة للاحتواء ومن ثم الاحتلال، وليس المعنى من هذا أن الاحتلال قد وقع بسبب النفط على الرغم من انه يشكل سلعة إستراتيجية قادرة على تحقيق أغراض تنموية في مختلف المجالات أمنية كانت أم سياسية قد تساعد في تغيير موازين القوى في المنطقة والعالم وهو ما يثير قلق الدول الكبرى، وإنما لأن العراق جزء من مجرة كونية يتوجب السيطرة عليها بشكل تام وقد سبق أن بعث وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هارولد برسالة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت مفادها أن منطقة الشرق الأوسط مجرة كونية غنية بالنفط وليس لها مثيل على وجه الأرض، وان السعودية هي بمثابة الشمس لهذه المنطقة فهي صاحبة أكبر حقل بترولي في الشرق الأوسط، لكن هذا الوصف كان بالأمس أما اليوم فالعراق هو شمس المنطقة باحتياطاته النفطية التي تتجاوز السعودية أو غيرها من دول المنطقة لذلك كانت مختلف الإدارات الأمريكية حريصة على إتباع نهج استراتيجي ثابت تجلى بوضوح في مشروع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الرامي لإنشاء قوة تدخل سريع الهدف منها حماية أبار النفط وتأمين خطوط الإمداد الرئيسية لمصادر الطاقة سواءًا للغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وطوال الأشهر التي سبقت الإحتلال بادر العسكريون الأمريكيون إلى وضع خطة محكمة لإحتلال أبار النفط في العراق وحمايتها مخافة أن يتكرر ما حصل في حرب الخليج الثانية عام 1991 عند إقدام النظام العراقي في إحراق أبار البترول في الكويت[3].

توترت علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية قبل وأثناء الحملة العسكرية الأمريكية على العراق على الرغم من علاقات التحالف الاستراتيجي الراسخة بين الدولتين والتي كان من أهمها المشاركة التركية الحثيثة والجادة في حرب تحرير الكويت عام 1991 والدور التركي غير متردد في الحرب

---

[1]– عبد الناصر محمد سرور: **دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا 2003**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (14)، العدد (1)، فلسطين، 2010، ص 58.

[2] – حيدر علي حسين: **المرجع السابق**، ص 3.

[3] – حسين حافظ وهيب: **الولايات المتحدة وإستراتيجية احتواء العراق**، دراسات دولية ، العدد (52)، بغداد، (د .س)، ص 9.

الأمريكية ضد ما أصطلح عليه بالإرهاب الدولي وإنضمامها لقوات التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية [1].

كان الحديث عن الحرب الأمريكية المزعومة على العراق بمثابة الإمتحان الأول لصراع الإدارات بين كل من أنقرة وواشنطن، فالإدارة الأمريكية ترجمت إرادتها إلى عدد من الطلبات التي قدمتها للحكومة التركية والمتعلقة بالتعاون التام والكامل لتركيا في عملية تقودها الولايات المتحدة ضد العراق، وذلك عن طريق فتح الأراضي التركية لدخول القوات الأمريكية إلى شمال العراق البالغ عددها 80 ألف والسماح بإستخدام القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في تركيا، وقد عبرت الحكومة التركية عن إلتزاماتها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن شريطة الحصول على تفويض من الأمم المتحدة قبل القيام بأي عمل عسكري ضد العراق[2]. وفي صيف 2002 بدأت الإدارة الأمريكية الترويج للمسألة العراقية رغبة منها في تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب تطيح بالنظام العراقي تحت ذرائع مختلفة وكان التعامل التركي معها حازما في انتظار اكتمال ردود فعل الدول من الخطط الأمريكية لضرب العراق. وكانت زيارة مساعد وزير الدفاع الأمريكي فاتحة زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى تركيا طرح خلالها المسألة العراقية بشكل جدي وطلب من أنقرة ضرورة المشاركة فيها وفتح جبهة شمالية أخذًا بعين الإعتبار الهواجس التركية المتعلقة أساسًا بوحدة العراق ومنع إقامة دولة كردية مستقلة[3].

منذ اللحظة الأولى لم يكن هناك تباين كبير بين مصالح كل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط فكلا البلدين يحبذان عراقًا ديمقراطيًا موحدًا ومستقرًا وكلا الدولتين ينظر إليه كدولة حيوية في المنطقة[4].

بدا من الواضح أن ولفويتز هو المكلف من جانب الإدارة الأمريكية بإدراة ملف التفاوض مع تركيا فيما يخص العراق، لهذا كانت زيارته الثانية في ديسمبر 2002 إلى أنقرة على درجة كبيرة من الأهمية حيث حددت واشنطن بوضوح الدور الذي تريده من أنقرة والمتمثل أساسا في فتح جبهة شمالية ضد العراق مقابل حصولها على عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية، شريطة أن يكون الرد التركي على

---

[1] – عبد العظيم محمود حنفي: **العلاقات الأمريكية التركية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد (38)، العدد (153)، القاهرة، 2003، ص 222.

[2] – فارس محمود تركي: **المرجع السابق**، ص 11.

[3] – أحمد يوسف احمد وآخرون: **المرجع السابق**، ص 409.

[4] – هنري ج باركي: **العراق وجيرانه**، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، 2005، ص 13.

المطالب الأمريكية سريعا. والفرق الجوهري بين زيارتي ولفويتز الأولى والثانية أن الزيارة الأولى كانت في ظل حكومة علمانية يترأسها بولنت أجاويد[*]. أما الزيارة الثانية فقد جاءت بعد تسلم حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي مقاليد السلطة عام2002، ونظرت الإدارة الأمريكية إلى هذا التحول بعين التفاؤل والسبب أن حكومة الرئيس السابق أجاويد كانت من أبرز المعارضين للحرب الأمريكية على العراق والمشاركة فيها[1].

كثفت الإدارة الأمريكية اتصالاتها مع تركيا بشأن الخطط العسكرية للبنتاغون لشن حملة على العراق والتي تتطلب ضرورة فتح جبهتين عسكريتين في آن واحد لضمان الإنتصار الكاسح والسريع للتخفيف من الخسائر البشرية وهذان الجبهتان هما الكويتية في الجهة الجنوبية والشمالية إنطلاقا من تركيا، وفي حالة إمتناع أنقرة عن فتح جبهة شمالية ضد العراق فإن إحتمال قيام الحرب ضئيل، وضلت أنقرة تتعمد تأجيل أمد المفاوضات التي تدور بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والتريث في الرد على المطالب الأمريكية[2].

لقد توقع الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين والاستراتيجيين أن تكون تركيا لاعبًا أساسيًا وعسكريا في الحرب على العراق، لكن المجلس الوطني الكبير الممثل في البرلمان التركي والذي كان يسيطر عليه أغلب نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية بزعامة رجب طيب اردوغان رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب، كما رفض أن تنطلق القوات الأمريكية الجوية من الأراضي

---

[*] – **بولنت أجاويد:** ولد في إسطنبول تخرج من كلية اللغات عام 1945، عمل في مجال الصحافة وأصبح باحثا في شؤون الشرق الأوسط، وبعد حصوله على منحة دراسية من جامعة هارفارد الأمريكية عمل في صحيفة (ULus) وثيقة الصلة بحزب الشعب الجمهوري وتوثقت علاقاته مع زعيمه عصمت إينونو، وشغل منصب وزير العمل في حكومة إينونو وفي عام 1965 انتخب أمينا عاما للحزب وسعى إلى إعادة مبادئ الحزب عن اتجاه يسار الوسط السياسي، ثم إستقال من الأمانة العامة للحزب على إثر إنقلاب عام 1972 إحتجاجا على تدخل الجيش في السياسة، وفي عام 1972 أعيد إنتخابه رئيسا للحزب، وله ثلاث مشاركات في الحكومات الائتلافية خلال حقبة السبعينات. (أنظر: منال صالح: **المرجع السابق**، ص 239.).

[1] – محمد نور الدين: **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص 239 – 240.

[2] – أحمد يوسف احمد وآخرون: **المرجع السابق**، ص 411 – 412.

التركية بهدف فتح جبهة شمالية عراقية متجاهلة الضغوط الأمريكية وقد قال أردوغان[*] بالحرف الواحد عشية الحرب " لقد أغلقنا ملف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق"[1].

سعت أنقرة لمنع قيام الحرب، وبالتالي منع تغيير الوضع القائم في تلك الفترة والذي كان يتلاءم مع مصالح تركيا. لكن الرهان التركي لمنع اندلاع الحرب لم ينجح وأصيبت العلاقات بين البلدين بنوع من الفتور بسبب الموقف التركي الرافض للحرب[2].

بدأت الحرب عمليا صباح 20 مارس 2003 مع محاولة اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين بصواريخ أمريكية. وفي 9 أفريل 2003 سقطت العاصمة بغداد بدون مقاومة واختفى أركان النظام العراقي الاساسيون باستثناء البعض وفي كل هذا كانت تركيا خارجا وكتفت مرغمة بالتفرج على تطوراتها، ومع ذلك فان ما حصل بعد التاسع من أفريل على الساحة العراقية كان الأكثر إحباطا[3].

---

[*] – **رجب طيب اردوغان:** زعيم حزب العدالة والتنمية جاء من رحم المؤسسة الدينية في تركيا فهو خريج ، بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام 2002 التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بماء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما هو الحال في أوربا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية. إنخرط أردوغان في سن مبكرة في حزب السلامة الوطني الذي تأسس عام 1982 بزعامة نجم الدين أربكان وظل عضوًا في حزبي الرفاه ثم الفضيلة اللذين شكلهما أربكان اثر موجات الحظر التي كانت تطال أحزابه، وفي عام 1985 أصبح اردوغان رئيسا لفرع حزب الرفاه الوطني في إسطنبول، وفي العام 1994فتاز برئاسة بلدية إسطنبول. خلال فترة رئاسته لبلدية إسطنبول حقق أردوغان انجازات نوعية للمدينة، الأمر الذي اكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا، لكن هذه الشعبية لم تشفع له حين خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة امن الدولة في عام 1998 إنتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشح للانتخابات العامة. كل سبب هذه العقوبات ما صرح به أردوغان في خطاب جماهيري في نفس العام، حيث اقتبس أبياتا من الشعر التركي تقول " إن مآذننا رماحنا والمصلون جنودنا"، لم توقف هذه الحادثة طموحات أردوغان السياسية لكنها ربما قد تكون نبهته إلى صعوبة الإستمرار بنفس النهج الذي دأبه أستاذه أربكان ، لذلك فهو إغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء ومنهم عبد الله فول ليشكلوا حزب العدالة والتنمية عام 2001. (أنظر: لقاء مكي: **تركيا صراع الهوية**، الجزيرة نت – الملفات الخاصة، 2006، ص 91.).

[1] – إبراهيم خليل العلاف: **السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003**، مركز الدراسات إقليمية، العدد (5)، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 7.

[2] – سعيد حقي توفيق: **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 – 2008**، مجلة العلوم السياسية، العددان (38 – 39)، جامعة بغداد، العراق، (د . س)، ص 3.

[3] – محمد نور الدين: **المرجع السابق**، ص 247.

ثانيا: القضية الكردية:

تنظر تركيا إلى كل وضع يتعلق بالأكراد ومستقبلهم وحقوقهم تهديدًا لأمنها القومي وخطرًا حقيقيا على إستقرارها ويمكن القول أن أنقرة من أشد المعارضين لحقوق الأكراد في أي مكان يتواجدون فيه وقد قامت الإيديولوجية التركية على قاعدة لا وجود للأكراد على وجه الأرض، والحديث عن دولة كردية في الشرق الأوسط يمثل أحد العناصر الأساسية للقلق التركي إقليميا ومصدره التطورات السياسية الحاصلة في العراق والدولة الفيدرالية في شمال العراق، نظرا للتمركز الجغرافي بين أكراد العراق وأكراد تركيا، لذلك بدأت أنقرة تتخوف من تطورت الأحداث في شمال العراق ومدى التأثيرات المحتملة لذلك في تطور المسالة الكردية داخل تركيا[1].

تعتبر القضية الكردية أحد أبرز العوامل المؤثرة في رسم سياسة تركيا الداخلية والخارجية، ولا تعترف أنقرة بهذا الأثر الكبير للقضية الكردية عند صنعها لسياستها الخارجية، لكن واقع الحال الداخلي لتركيا فضلا عن الوضع الإقليمي يكشف حقيقة وأهمية المشكلة الكردية وتعززت هذه الأهمية بعد أزمة الخليج الثانية 1990–1991 وما أفرزته من واقع جديد فيما يتعلق بالأكراد، حيث برز إقليم كردي يتمتع بحكم ذاتي على ارض الواقع. غير أن الحدث الأهم الذي جعل تركيا تواجه تحديات كبيرة داخلية وخارجية كان موضوعه الحرب الأمريكية المزعومة على العراق[2]، حيث تقتضي مصالح تركيا بان لا تقام دولة كردية على حدودها، كذلك أن لا تسمح أي من الدول العربية للحركة الكردية الانفصالية من بناء قواعد لها على الأراضي العربية[3].

تتقاسم أنقرة وواشنطن أهدافا سياسية في العراق فكلا الحليفين يفضلان بقاء عراق موحد لا يتجزأ إلى دويلات على أساس عرقي أو طائفي وكلتاهما يدعمان وجود حكومة مركزية قوية باستطاعتها إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي على درجة كافية من القوة في المنطقة مستقبلا ولا تحبذ تركيا ولا الولايات المتحدة أن ترى ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية على أساس طائفي. غير أن وجه الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة فهو إلى أي مدى يمكن السماح للأكراد العراقيين في الاحتفاظ بالمكاسب التي

---

[1] – حسون جاسم لعبيدي: **حزب العمال الكردستاني وأزمة الهوية**، المجلة السياسية والدولية، جامعة النهرين، العراق، (د.س)، ص 4 – 5.

[2] – مثنى على المهداوي وعلي محمد علوان: **السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي من العراق**، مجلة الأستاذ، المجلد (2)، العدد (207)، العراق، 2013، ص 2 – 3.

[3] – فايز الزريقات وأكرم أبو حمدي: **المرجع السابق**، ص 8.

حققوها بعد عناء طويل عندما حصلوا على حكم ذاتي في تسعينات القرن المنصرم. ساءت العلاقة بين تركيا وأمريكا نتيجة سوء الفهم وانعدام الثقة بين الطرفين حول الاحتمالات المستقبلية للعراق[1].

من المتفق عليه أن الشرق الأوسط ساحة تتركز فيها المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية وعليه فإن عدم إنحياز أنقرة يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، لذا يتحتم عليها إغراق تركيا بالمشاكل الداخلية والخارجية من اجل إحكام سيطرتها عليها وإستخدامها في صالحها لهذا كان لابد أن تستمر الأزمات في المنطقة، لأن الاستقرار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى مزيد من الأزمات خاصة وأن أحد أهم ركائز السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط هو تقسيمه إلى دويلات، وما تعرفه أنقرة اليوم على صعيد القضية الكردية يدخل ضمن فلك هذه السياسة ولفهم حسابات وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص المشكلة الكردية، نجد أن واشنطن قد وظفت سياسة الكيل بمكيالين وبقدر تعلق الأمر بتركيا فإنها ميزت بوضوح في معاملتها لأكراد العراق الذين إحتضنتهم من جهة وبين أكراد تركيا الذين وقفت ضدهم لصالح شريكتها تركيا[2].

إن تخوفات تركيا من المخططات الأمريكية في العراق سابق على التوتر الحالي الذي يعكر صفو العلاقات بينهما، فهو نتيجة لمخلفات حرب الخليج الثانية والتي مكنت الأكراد من إقامة محمية كردية في شمال العراق ونشوء كيان كردي. لقد عمقت الحرب المشاعر المعادية للولايات المتحدة في تركيا، وشهدت العلاقات التركية الأمريكية تذبذبا طوال فترة التسعينات بناءا على الدور الذي لعبه العراق في هذه العلاقة ويرى الكثير من المحللين أن السبب الرئيسي في تردي العلاقات الثنائية هي تشعبات ومخلفات الحرب الأمريكية على العراق[3].

ليس من المبالغ فيه القول بان المسالة الكردية تعد الركيزة الأساسية التي يستند إليها الموقف التركي من مسالة إقدام واشنطن على أي عمل عسكري ضد العراق في المستقبل القريب وقد ازداد الوضع حساسية لدي المسؤولين الأتراك مع عزم واشنطن على توجيه ضربة عسكرية لبغداد مع وجود تسريبات حول رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تقسيم العراق وفقا لاعتبارات طائفية، ما أثار مخاوف

---

[1] – هنري ج باركي: **المرجع السابق**، ص 2.

[2] – أزهار عبد الله حسن الحيالي: **المتغير الأمريكي في الخلاف التركي – الكردي بعد عام 2003**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد (3)، العراق، 2010، ص 29.

[3] – بيار مصطفى سيف الدين: **تركيا وكردستان العراق " الجاران الحائران"**، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 182.

المسؤولين الأتراك من إقدام أكراد العراق على إعلان دولة مستقلة خاصة بهم في الشمال العراقي مستغلين الاضطراب الذي من الممكن أن تسفر عنه الضربة الأمريكية المرتقبة، وظلت تركيا واثقة في الوعود الأمريكية بعدم إيجاد فرصة لأكراد العراق في إعلان دولتهم المستقلة[1].

لا تضع أنقرة مجالا للخطأ فيما يخص الوضع المستقبلي في شمال العراق، حيث هناك عشرة ألاف جندي تركي متمركزين على الحدود مع العراق، وقد سبق أن أعلنت تركيا قبل بداية الحرب بشهور أنها لن تسمح بإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وكانت على قناعة تامة بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحقق نصرًا ساحقا يتبعه إنهيار للسلطة المركزية وتوقعت أن يلجأ الأكراد الذين يتمتعون بالحكم الذاتي في شمال العراق بالنزول إلى الجنوب لملئ الفراغ الذي خلفه إنهيار السلطة المركزية، وتحقق أحد أسوء المخاوف التركية من هذه الحرب وهو دخول قوات البيشمركة مدينة كركوك وأيا كانت الوعود الأمريكية بعدم السماح بقيام دولة كردية أو إعلان الأكراد أنفسهم دولة خاصة بهم عن عدم وجود نية لديهم في إعلان الاستقلال فان تركيا ليس بمقدورها الخضوع لمثل الوعود فقد سبق لها وان تلقت من الوعود قبل حرب الخليج الثانية عام 1991 لكنها لم تكسب إلا القليل فالولايات المتحدة الأمريكية اعتادت التخلي عن حلفائها، ولهذا فإن تركيا لاتثق في الوعود الأمريكية ولا في أكراد شمال العراق[2].

تتوافق المصالح الأمريكية والكردية في قاسم مشترك هي الرغبة المشتركة في إنهاء نظام حكم صدام حسين وباتت القضية تشكل لكل من واشنطن والأكراد هاجسا لا مفر منه، وان الخلاص من حكم البعث يشكل مستقبلا للمعارضة العراقية وخاصة لأكراد العراق في الشمال والشيعة في الجنوب حيث شارك الأكراد في المؤتمر المنعقد في لندن عام 2002 لوضع قواعد وأسس ما بعد صدام حسين، كما شاركت قوات البيشمركة[*] الكردية بشكل مباشر في حيثيات الحرب عام 2003 إلى جانب القوات

---

[1] – بشير عبد الفتاح: **العلاقات الأمريكية – التركية**، المجلد (38)، العدد (150)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2003، ص 138.

[2] – عبد العظيم محمود حنفي: **المرجع السابق**، ص 224.

[*] – **البيشمركة:** مصطلح يستخدمه الأكراد للإشارة إلى المقاتلين الأكراد، ويعني الذين يواجهون الموت، وهو من أقدم الميليشيات المسلحة الموجودة في العراق، حيث تعود إلى عشرينيات القرن العشرين أي أواخر عصر الدولة العثمانية، ورغم أن بذور البيشمركة هي أقدم من ذلك حيث ترجع إلى ميليشيات نشأت في تسعينات القرن التاسع عشر تدار من قبل قبائل كردية في شمال العراق، تمتلك خبرة واسعة في حرب العصابات مستفيدة من الطبيعة الجبلية في مناطق شمالي العراق، ويمتلك البيشمركة مختلف أنواع الأسلحة، وهي قوات مدربة وتتوزع على إختصاصات عديدة، وقد دخلت البيشمركة في=

الأمريكية وأبلت بلاءًا حسنا، وكان هدف الأكراد من هذا التعاون هو إيجاد موطئ قدم لهم في العراق وهو ما حصلوا عليه مع وصول جلال طالباني[*] إلى سدة الحكم في بغداد ومسعود البارزاني[**] لسدة الحكم في اربيل[1]، هنا دخل الأكراد لعبة السياسة العملية من أبوابها الواسعة والتي طالما أحسنها غيرهم وعلى حسابهم. شعرت أنقرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب جزئيا لبعض التغيرات والبيئة الموضوعية للأكراد وتسايرهم في مطالبهم الاثنية وربما تدعم المساعي الكيانية للأكراد في المنطقة وان لديها جدول أعمال سري يتنافى مع المصالح التركية وقد يتعارض في نهاية المطاف مع الوجود التركي نفسه، الأمر الذي ولد مشاعر العداء لدى الأتراك الذين يرون أن للولايات المتحدة الأمريكية سياسات

=حرب داخلية بين أعضائها في تسعينات القرن العشرين وإنتهت حروبها بعقد مصالحة بين الزعيمين الكرديين مسعود البارزاني وجلال الطالباني. (أنظر: سمر فضلا عبد الحميد محمد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1985-1963، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف رأفت غنيمي الشيخ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، (د.س)، ص 155.).

[*] – **جلال طالباني:** ولد جلال حسام الدين الطالباني صيف عام 1933، وإنضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني الأب نهاية الأربعينيات منا لقرن الماضي، وخلال بضعة سنوات أصبح عضوا قياديا في الحزب، درس الحقوق في بغداد وبدا نشاطاته الخارجية مبكرا، فسافر عام 1957 إلى موسكو ودمشق مروجا لدولة كردية، واقنع الحكومة المصرية بفتح إذاعة كردية من القاهرة، وهو أول رئيس كردي للعراق منذ تأسيسه قبل أكثر من ثمانين عاما، وزعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تميز بتغير تحالفاته وإقامته علاقات متحولة شملت مختلف الأطراف، على سيرة معلمه القديم الملا مصطفى البارزاني والذي ما لبث أن انشق عنه ليؤسس لنفسه كيانا سياسيا وعسكريا سحب جزءا من سلطة العائلة البر زانية في كردستان العراق، (أنظر: نائل الدهشان: **المرجع السابق**، ص 32.).

[**] – **مسعود البارزاني:** أول رئيس لكيان كردي شبه مستقل في إطار واحدة من دول الإقليم، ووريث العائلة البرزانية التي تحولت إلى زعامة تاريخية للكرد في العراق على مدى أكثر من سبعين عاما. ولد عام 1946 وهو نفس العام الذي أسس فيه والده الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه اليوم والمفارقة الأخرى انه ولد في الدولة الوحيدة التي أنشاها الكرد حتى الآن وهي جمهورية مها باد في إيران، والتي لم تستمر سوى عام واحد وشغل فيها والده الملا مصطفى البارزاني منصب قائد الجيش. خاض مع والده كل المعارك ضد الحكومة المركزية منذ عام 1961 وحتى العام 1975 حينما انهارت الحركة البر زانية المسلحة بعد اتفاق الجزائر بين العراق وإيران.(أنظر: نائل الدهشان: المرجع السابق، ص 33- 34.).

[1] – محمد خالد سرحان أبو الريش: **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2011)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، إشراف الأسطل رياض محمود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 110.

ربما تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة لوزان[*] 1920 وتجديد معاهدة سيفر[**] من نفس السنة ومن ثم إحتمال تقسيم تركيا[1].

تغير الوضع في العراق بعد الإحتلال وأصبح لا يصب في مصلحة تركيا، فقد أضحت واشنطن تدير شؤون العراق وليس حكومة صدام حسين وهي المسيطرة على ثروات العراق وليست في حاجة إلى تركيا عسكريا مثلما كان الحال إبان حرب الخليج الثانية، وقد ربح الأكراد غطاء دولي يصعب مهمة تركيا التي أصبحت تتشارك مع الأكراد في الغطاء الدولي نفسه[2]، وأضحت القضية الكردية في العراق تمثل معادلة صعبة في العلاقات التركية الأمريكية وعامل إنقسام حقيقي في سياسة كل من الولايات

---

[*] – **معاهدة لوزان:** أفتتح مؤتمر لوزان للسلام بين دول الحلفاء وبين تركيا في 20/ 08/ 1920، على مرحلتين إنتهى بالتوقيع على معاهدة الصلح في 24/ 09/ 1923، التي اتفق فيها على الحدود النهائية لتركيا ولم يرد فيها شيئا عن المسألة الكردية كما في إتفاقية سيفر إذ اتفق الطرفان في 04/ 02/ 1923 على استبعاد قضية ولاية الموصل المتنازع عليها من منهاج المؤتمر، وإعطاء مهلة تسعة أشهر للمفاوضات النهائية، وفي حالة عدم التوصل لحل ترفع إلى عصبة الأمم للتحكيم. وعليه فقد أنهت معاهدة لوزان إتفاقية سيفر التي يصفها لونكريك (المعاهدة التي لم تبرم قط). وبهذا تكون المعاهدة قد قضت على كل آمال الكرد في قيام دولة قومية لهم ولا بد لسكان كردستان الجنوبية من الانضمام إلى العراق وتحولت المسألة الكردية في المحافل الدولية من حديث الاستقلال والتحرر إلى عطف دول الحلفاء نحو الأقليات. (أنظر: لمياء محسن الكناني وهادي حسين: **الحدود الإدارية لإقليم كردستان 1921– 2012**م، دراسة تاريخية، جامعة النهرين، العراق، (د.س)، ص 7.).

[**] – **معاهدة سيفر:** نجح ممثل الأكراد شريف باشا في إدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في معاهدة سيفر التي ابرمها الحلفاء في باريس عام 1920، وقد كرس ذلك عملية تدويل القضية الكردية بصورة رسمية رغم أن الدولة العثمانية حاولت مرارا التأكيد على أن القضية الكردية قضية داخلية بإمكانها حلها. وكان من الممكن أن تصبح معاهدة سيفر محطة حاسمة في تاريخ القضية الكردية حيث نصت على ضرورة إيجاد حل للمشكلة الكردية على مراحل وإذا إجتاز الأكراد هذه المراحل وطالبوا بالاستقلال ورأت دول الحلفاء أهلية الأكراد لذلك يصبح الأمر واقعيا، وعلى الحكومة التركية الاعتراف بذلك، لكن رد تركيا على المعاهدة كان عنيفا ووصف كمال أتاتورك المعاهدة بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا وحاول بمختلف الوسائل وضع العراقيل لمنع تطبيق هذه المعاهدة، وهكذا لم تر معاهدة سيفر النور بسبب صعود نجم مصطفى كمال أتاتورك والحركة الكمالية وتوسيع مناطق النفوذ، كذلك لرغبة أوربا في إبراز مصطفى أتاتورك كبطل لدعمه في حربه على الإسلام والخلافة الإسلامية في تركيا مقر الخلافة الإسلامية. لذلك لم يكن من مصلحتهم إضعافه بتمكين الأكراد من الحصول على إستقلالهم. (أنظر: نائل الدهشان: **المرجع السابق**، ص 13.).

[1] – عقيل سعيد محفوظ: **المرجع السابق**، ص 245 – 255.

[2] – مصطفى اللباد: **العامل الكردي في السياسة التركية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (169)، القاهرة، 2008، ص 192.

المتحدة الأمريكية وتركيا فيما يتعلق بهذه المسألة، فوقوف الأكراد إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية دفعهم إلى المطالبة بكركوك وبعض المناطق في الموصل وهو ما تعتبره أنقرة خط أحمر، الأمر الذي أدى إلى إستياء شديد من طرف تركيا تجاه الولايات المتحدة لسماحها للأكراد برفع سقف مطالبهم على الرغم من الضمانات التي قدمها جورج بوش إلى أردوغان بعدم السماح للأكراد بالسيطرة على مدينة كركوك[1]. وقد يكون من أصعب الأمور على الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق هو كيفية تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع كل من حليفتها الإستراتيجية والتاريخية تركيا وحلفائها الأكراد، حيث ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في وضع الجميع في خدمة استراتيجياتها في المنطقة، فبدأت تحس بوطأة وافتراق وتضارب وتباين في أولوياتها مع أولويات الجمهورية التركية فيما يخص المشكلة الكردية[2].

ثالثا: الصراع العربي – الإسرائيلي:

لقد سيطر موضوع الصراع العربي الإسرائيلي على الخارطة السياسية للشرق الأوسط مدة أربعة قرون من الزمن وحتى المراحل الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية لم تتمكن إلا لفترة قصيرة من أن تكشف الصراع العربي مع إسرائيل بإعتباره الاهتمام المركزي في المنطقة. بعد إنسحاب القوات العراقية من الكويت أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في حديث أمام الجلسة المشتركة لمجلس الشيوخ والنواب الأمريكي أن الوقت قد حان لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب أن يستند السلام العادل والشامل على قراري مجلس الأمن رقم (242)[*] و (338)[**] وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام

---

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي: تركيا **في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في تطور علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة (1991 – 2007)**، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 4.

[2] – أزهار عبد الله حسن الحيالي: **المرجع السابق**، ص 22.

[*] – قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967 وجاء تعبيرًا عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الذي لا شك كان نتيجة الهزيمة التي مني بها العرب في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة. وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت على النقاش بعد الحرب ومن أبرزها مشروع قرار الاتحاد السوفياتي والأمريكي وذلك تفاديا لإقدام أي من الدولتين الكبيرين على ممارسة حق النقض. وإشترط القرار اللورد كارادون، مندوب بريطانيا آنذاك لدى مجلس الأمن، أن القرار لا يقبل أي تعديل أو مساومة فإما يقبل كما هو أو يرفض كما هو لأن أي تعديل ولو طفيف كان من شانه حسب رأيه، نسف المشروع من أساسه. =

=وكان الهدف من هذا الموقف هو المحافظة على الغموض الذي أحاط بالفقرة الخاصة بالانسحاب خاصة في النص الانجليزي. فقد وورد في المادة الأولى – الفقرة أ: (إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراض أحتلت في النزاع الأخير). أما النصوص الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية فقد دخلت أل التعريف على كلمة أراض بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض.وزيادة في الوضوح فقد بادروا مندوبو عدة دول مثل فرنسا والإتحاد السوفياتي ومالي والهند ونيجيريا إلى التصريح قبل التصويت على القرار، بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعني إنسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي أحتلت عام 1967. وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والإعتراف ضمنا بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي إعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ومن هنا فقد جاء قبول بعض الدول العربية بهذا القرار ومنها مصر والأردن، يكرس الإعتراف بالإحتلال الحاصل في موازين القوى وهو إحتلال إستمر حتى عام 1973 حين جاءت حرب أكتوبر لتفرز توازنا جديدا أكثر ملائمة للعرب وفيما يلي النص الحرفي لهذا القرار الذي ما زال يصب في كل في المفاوضات والمساعي الدولية والعربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي:

- إن مجلس الأمن ...إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط.
- يؤكد عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب،والحاجة إلى سلام دائم وعادل تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة.
- ويؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية به.

1 – يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين:

– إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي إحتلتها (في النص الانجليزي: " من أراض احتلتها ") في النزاع الأخير.

- أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الإستقلال والسيادة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق محدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

2 – ويؤكد المجلس الحاجة إلى:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

4– ضمان حدود كل دولة في المنطقة وإستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، المجلد (4)، ص773.).=

وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والإعتراف بها، مع ضمان كافة الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وبعد ستة أشهر تحديدًا وبتاريخ 30 نوفمبر 1991 أعلن عن انعقاد مؤتمر السلام في مدريد وبمبادرة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي آنذاك ومشاركة وفود من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ومصر بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس التعاون لدول الخليج واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي واليابان وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة، واعتبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق جديدة للعملية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي القائم منذ بداية هذا القرن في الشرق الأوسط[1].

وعلى خلفية إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام في نوفمبر 1991، بين الدول العربية والكيان الصهيوني رحبت أنقرة بهذا المؤتمر واعتبرته خطوه هامة في طريق السلام مشددة على انه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ما لم يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967 ودون الإعتراف الكامل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى قيام دولة فلسطينية

=3 – يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصا إلى الشرق الأوسط لإقامة إتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

– طلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الدولي في اقرب وقت ممكن.

(**) – قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 22 أكتوبر 1978 ويدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر والدعوة إلى تنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه. وهذه فقرات هذا القرار:

– إن مجلس الأمن

1– يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورًا في مدة لا تتجاوز 12ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2– يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه.

3– يقرر أن تبدأ فور إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1747 ب 14 صوتا مقابل لاشيء وإمتناع الصين عن التصويت.

مع القرار: أستراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، أندونيسيا، كينيا، باناما، البيرو، السودان، الإتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغسلافيا. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، المجلد (4)، ص 773 – 774.).

[1] – زياد شفقان الضرابعة: **الإتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 90.

مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود. لعبت أنقرة دور الوسيط لحل الخلافات في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما بعد انهيار مفاوضات أوسلو[*] وعجز الولايات المتحدة الأمريكية عن إعادة إطلاق عملية سلام فعالة، بالإضافة إلى فشل الإتحاد الأوربي في وضع إستراتيجية ذات مصداقية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وفي ظل غياب مشروع عربي واضح، قدمت تركيا نفسها كلاعب وسط ميدان نزيه ومستقل يعمل بكل جهد لعقد مفاوضات جدية تذهب في النهاية لإيجاد حلول جذرية لهذا الصراع[1].

لا جدوى من الحديث عن السياسة التركية المتبعة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بعيدًا عن العلاقة القائمة بين تركيا وإسرائيل، هذه الأخيرة المرتبطة أساسا بالولايات المتحدة الأمريكية فقد عملت واشنطن منذ اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام 1949 إلى تطوير العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب، لذلك فان تحليل وإدراك سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية يتطلب الأخذ بعين الإعتبار خلفية وطبيعة العلاقات التركية الأمريكية والإسرائيلية التركية في تحليل الموقف التركي. إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرئيس والداعم للعلاقات التركية الإسرائيلية، ويصنف هذا الدعم ضمن مبادئ سياستها في الشرق الأوسط القائمة على ضرورة توظيف الجميع في خدمة مصالحها ولتحقيق هذه الغاية يتحتم عليها ضرورة نسج علاقة قوية مابين أهم حليفين لها في الشرق الأوسط تركيا وإسرائيل بما يصب في خدمة هذه المصالح ويضمن لها الإستقرار، وترى في أن التقارب التركي مع إسرائيل عامل مساعد على تدعيم العلاقات التركية الأمريكية[2].

---

[*]– **مفاوضات أوسلو:** يعتبر إتفاق أوسلو والذي تم التوقيع عليه في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، أول اتفاق على المسار الفلسطيني وكان سبب سرية هذه المفاوضات هو تعثر المفاوضات الثنائية التي عقدت بعد مؤتمر مدريد للسلام. أما عن أطراف هذا الاتفاق فهم إسرائيل والفريق الفلسطيني ضمن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، ووقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر وروسيا الإتحادية بوصفهما شاهدين وقد تم في هذا الاتفاق إعلان إعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا عن الشعب الفلسطيني ومن جهة أخرى إعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وحسب الاتفاق بين الجانبين أن يتم التوصل إلى حل نهائي للقضايا المطروحة في الاتفاق مثل قضية اللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنية ولكن لم يتم التوصل لشيء من هذا بسبب المماطلة الإسرائيلية المتعمدة.(أنظر: زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 91.).

[1] – إيمان دني: **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 128 – 156.

[2] – أحمد عبد الكريم أبو هجرس: **المرجع السابق**، ص 126.

تعتبر أنقرة التسوية السلمية عاملاً مساعدًا لها في تعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بإعتبارهما أكبر قوتين دوليتين وشرق أوسطيتين يعملان معا على وضع الترتيبات اللازمة لإقامة المشروع الشرق أوسطي، وهو المشروع الذي يمنح تركيا فرصة مواتية في مجال السياسة الخارجية لفتح نافذة جديدة في علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط عموما. وتعد عملية التسوية السلمية واحدة من أهم الأبعاد الدافعة باتجاه إقامة النظام الشرق الأوسطي المقترح لدرجة انه لا يمكن فصل عملية التسوية ضمن إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف عن الترتيبات الجارية، حيث نجد هناك محاولة دمج متعمد بين عملية التسوية والمشروع الشرق الأوسطي[1].

أبدت أنقرة منذ البداية تأييدها القوي لعملية السلام في الشرق الأوسط والمشاريع الإقليمية الناتجة عنها، لأنها رفعت القيود والإحراج فيما يتعلق بعلاقتها مع إسرائيل، وان كانت على ما يبدو لا تخلو من تشجيع غربي. كما إعتبرت أنقرة عملية السلام وسيلة للتقارب مع العالم العربي، فضلا عن هذا ترى تركيا أن السلام الدائم والأمن والإستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا بحل النزاع العربي – الإسرائيلي عن طريق الحوار وبمبادرات أممية وعلى أساس الأرض مقابل السلام مع التأكيد على أهمية الربط بين كل المسارات في عملية السلام، وقد سعت أنقرة إلى خلق نوع من التوازن بين طرفي الصراع، وإستمرارًا لتبلور الموقف التركي أكثر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي زار الرئيس التركي سليمان ديميريل[*]

---

[1] – عماد الضميري: **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، فلسطين، 2002، ص 106.

[*] – **سليمان ديميريل:** ينحدر سليمان ديميريل من أسرة فلاحية فقيرة عاشت في قرية صغيرة تابعة لقضاء أتابك تقع جنوب غرب تركيا بمحافظة اسبرطة تدعى إسلام كوي امتهن أفرادها زراعة الأفيون وكانت ولادته في نوفمبر 1924، ورغم انتماء ديميريل لأسرة فلاحية إلا أن ذلك لم يمنعه من تحقيق ما كان يتمناه، فالطموح لديه كان شيئا كبيرا يجري في أعماقه منذ الصغر، ويدفعه في ذلك حبه للعلم والمعرفة، بدأ حياته الدراسية في قرية إسلام كوي لينتقل بعدها إلى إسبرطة لمزاولة تعليمه المتوسط، وبعد الانتهاء منها دخل المرحلة الثانوية حيث درس في ثانوية بوردو وأفيون أثر إجتيازه إمتحان الدخول في القسم الداخلي المجاني، أما عن دراسته الجامعية فقد كانت في الجامعة التقنية بإسطنبول وفيها التقى بعدد من الشباب الطموح أمثال نجم الدين أربكان تورغوت أوزال فتخرج منها في عام 1949 بعد حصوله على شهادة البكالوريوس في إختصاص الهندسة الهيدروليكية، تولى رئاسة الوزراء سبع مرات، وبعد وفاة أوزال المفاجئة أنتخب رئيسا للبلاد بعد تحالف مشترك بين تيار الوسط ويسار الوسط. (أنظر: ريان ذنون العباسي: **سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية**، مجلة التربية والعلم، المجلد (17)، العدد (1)، مركز الدراسات الإقليمية، 2010، ص 2 – 3 – 6.).

الأراضي الفلسطينية حيث ناقش مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسار عملية السلام مؤكدًا على أهمية الدور التركي في عملية السلام[1].

هناك توافق وإنسجام في سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. إذ يحرص كل من الطرفين على دعم ودفع عجلة عملية السلام من جهة، وتوطيد علاقاتهما الثنائية مع إسرائيل من جهة أخرى إلى ابعد الحدود. سعت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تسعى إلى البحث عن تسوية لهذا الصراع ودعم عملية السلام خدمة لمصالحها في الشرق الأوسط، تلك المصالح والتي طالما ركز على ذكرها المسؤولون الأمريكيون والمتمثلة في حماية أمن إسرائيل وضمان تدفق نفط منطقة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما جاء على لسان احد المسؤولين الكبار الأمريكيين قوله:" إن إعتمادنا على نفط الخليج وتعهدنا لإسرائيل وشركائنا الآخرين في المنطقة يعطينا السند الواضح للاستمرار في عملية سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وجيرانها العرب". وبعد أن رفعت أنقرة من تمثيلها الدبلوماسي مع منظم التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى درجة سفير في ديسمبر 1991، بادرت إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية مع الفلسطينيين مقدمة لهم العون في ميدان الإسكان والبنى التحتية، كما كان لأنقرة حضورها القوي والمشاركة في المحادثات متعددة الأطراف بشان تسوية العملية السلمية في الشرق الأوسط عام 1992. كان لإتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 قفزة نوعية في تطور علاقات تركيا مع إسرائيل، فقد أدى إعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل إلى ضرورة تقليص إتباع موقف شديد الحرص لخلق نوع من التوازن بين الدول العربية وإسرائيل[2].

يقع موضوع الصراع العربي – الإسرائيلي دائرة الاهتمام الأولى بالنسبة لتركيا لإعتبارات ثلاثة أولها أن حزب العدالة والتنمية ذاته من جذور إسلامية ومعني بشكل أساسي بحل الصراع العربي الإسرائيلي لإعتقاده أنه يصب في مصلحة الأمتين العربية والإسلامية، ومن جهة ثانية أن لأنقرة مصالح إقتصادية وعسكرية مختلفة ومتعددة مع إسرائيل وهي معنية لذلك يجب أن تكون لديها مقاربة مع إسرائيل من خلال عملية السلام، أما الإعتبار الثالث فان تركيا تسعى على قدم وساق أن تكون عضوًا

---

[1] – مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني: **تركيا وتطورات القضية الفلسطينية**، المجلة السياسية والدولية، العراق، (د.س)، ص 2.

[2] – لقمان عمر محمود النعيمي: **تركيا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في تطور علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991 – 2000، المرجع السابق**، ص 11 – 12.

في الإتحاد الأوربي وعليه تريد تقديم نفسها بصفتها دولة قائدة في المنطقة بإمكانها المساهمة في حل أعقد الصراعات[1].

لاشك في أن سياسة أنقرة ومواقفها من تطورات القضية الفلسطينية والعلاقات مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين قد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي أمام إختبار صعب، لا سيما مع تصعيد العدوان الإسرائيلي والغير مسبوق ضد الشعب الفلسطيني منذ إندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. وقد حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية التعامل مع تعقيدات هذه الأزمة بحذر شديد مؤيدة خطة خارطة الطريق التي قدمها الرئيس الأمريكي جورج بوش عام2001، مضمونها قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية من جهة، ومنتقدة لسياسة إسرائيل المتمثلة في إستخدامها المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني، متجنبة أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بعلاقتها مع إسرائيل، والتي تعتبرها أنقرة بوابة مهمة لتحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوربي الذي تحتل مسألة العضوية فيه الأولوية في سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية[2].

كان لتأزم العلاقات التركية الأمريكية على خلفية قرار البرلمان التركي رفض المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق انعكاساته السلبية على العلاقات التركية الإسرائيلية والتي بدأت تأخذ منحى مؤيد للقضية الفلسطينية بهدف التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بإنتقاد السياسة الإسرائيلية ومحاولة كسب مزيد من التأييد الشعبي التركي. واستطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بردودها وأفعالها على السلوك الإسرائيلي الممنهج ضد الفلسطينيين أن تكسب الرأي العام الداخلي التركي والرأي العام العربي فهي على قناعة تامة بأن القضية الفلسطينية هي بوابة الدخول إلى العالم العربي والشرق الأوسط، ولا يمكن أن يكون لها دور فعال ورئيسي في الشرق الأوسط بعيدا عن الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من ذلك بقيت محافظة على علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل[3].

وبعد الإحتلال الأمريكي للعراق في 09 أفريل2003، عرضت الإدارة الأمريكية خطة خارطة الطريق لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وقد دعمت تركيا هذه الخطة وفي هذا الخصوص أكد نائب

---

(1) – سامية بيبرس: **المرجع السابق**، ص 179 – 180.

(2) – لقمان عمر محمود النعيمي: **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الإسرائيلية 2002 – 2011**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ص 3.

(3) – Dahal B Slutzky: **temeliene of turkish – Israël relations 1949 –2006**, the Washington institue for near East Policy, 2006, p7.

رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي عبد الله غول[*] على دعم تركيا لخطة خارطة الطريق مشيرًا إلى إستعداد أنقرة لبذل الجهود قدر المستطاع في سبيل إيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع[1].

[*] – عبد الله غول: ولد عبد الله غول بتاريخ 29 أكتوبر 1950 في مدينة قيصري المعروفة بتمسكها بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية وكانت هذه المدينة من أشهر المراكز أيام الدولة السلجوقية . أكمل غول دراسته الإبتدائية بمدرسة غازي باشا، ثم إلتحق بمدرسة الأئمة والخطباء لإكمال دراسته الثانوية بعد ذلك أنتسب إلى جامعة إسطنبول، حصل على شهادة الدكتوراء في الاقتصاد من جامعة لندن، وفي أعقاب انقلاب 1980 تعرض غول للسجن في إطار حملة شنها العسكر على معظم السياسيين الأتراك وقضى عدة شهور في سجن متريس الشهير بإسطنبول. تقلد منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية وقضايا العالم الإسلامي ومتحدثا رسميا باسم الحكومة الائتلافية التي شكلت بين عامي 1996– 1997.

(أنظر: منال محمد صالح: **التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا " حزب العدالة والتنمية** " أنموذجا"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد (5)، العدد (10)، جامعة الموصل، 2010، ص 48.).

[1] – مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان الحمداني: **المرجع السابق**، ص 4.

الـخـــاتـمـة

خاتمة.

تعد العلاقات التركية الأمريكية علاقات وليدة التحالف الاستراتيجي الذي أخذ يتوثق أكثر فأكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي وأطماعه التوسعية، ويتضح أنه منذ بداية الحرب الباردة كان التحالف التركي الأمريكي مفهوما لكلا البلدين على أنه ثمرة القيم والمصالح المشتركة ممثلة في العداوة الثنائية للإتحاد السوفياتي. لكن على خلفية سقوط الإتحاد السوفياتي في مطلع تسعينات القرن المنصرم كان الإعتقاد السائد أنه ومع إختفاء وتراجع التهديد الأساسي الذي كان يوحد البلدين ستشهد العلاقات التركية الأمريكية نوعا من الإضمحلال إلا أن التوقعات لم تكن مصيبة تماما، فقد إستمر التعاون بين البلدين خلال حقبة التسعينات مركزين بشكل محوري وأساسي على منطقة الشرق الأوسط وفي اغلب الأوقات كان الالتزام المشترك في الحفاظ أو لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي مستقر الدافع الذي حفز البلدين لتطوير العلاقة بينهما.

قد تكون هناك قواسم ومصالح مشتركة مابين أنقرة وواشنطن غير أنهما لا تملكان نفس الهوية المشتركة، وبناءًا على هذا فإن الحقيقة التي لابد من التطرق إليها والإعتراف بها هي أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لم يعودوا يتقاسمون نفس المصالح المشتركة والأولويات الإستراتيجية كما في السابق، ففي عام 2003 أظهرت حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة حديثا مؤشرات ودلالات على بداية مرحلة التحول والتغير في العلاقة مع واشنطن حين رفضت السماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر الأراضي التركية لشن حملة عسكرية على

العراق، في حين كان الزعماء الأتراك السابقين حريصين على تبني شعار مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك الرامي إلى التقرب من الغرب يؤمن أعضاء حزب العدالة والتنمية بأنه يجب على تركيا أن تصبح قوة مستقلة في الشرق الأوسط لا ينبغي عليها التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا في حالة ما إذا كان هذا التعاون يصب في خدمة المصالح التركية.

وبناءًا على ما تم تقديمه توصلت من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات هي:

- أن طبيعة العلاقات التركية الأمريكية المبنية على أساس المصالح المشتركة بين البلدين تؤثر في الدور والموقف التركي تجاه بعض القضايا الإقليمية بما يتماشى وطبيعة الرؤى والمصالح الأمريكية من ناحية ومن ناحية أخرى بما يحقق المصالح القومية التركية.
- يشكل الموقع الجغرافي والإستراتيجي لتركيا أهمية بالغة في نظر السياسة الخارجية الأمريكية كونه يشكل همزة الوصل بين عدة مناطق مهمة تعتبر جوهر إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.
- يلعب الدور السياسي لتركيا أهمية بارزة في تحقيق الأهداف الأمريكية، لذلك تعمل الولايات المتحدة على تدعيم الموقف التركي وتقويته، كما تدعم إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي.

- يشكل الدعم العسكري الأمريكي لتركيا محورًا مهما في علاقات البلدين وعاملا مساعدًا في توطيد العلاقات.
- تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية هي حجر الزاوية في العلاقات التركية الأمريكية وكما هو معروف أن سياسة الدولة التركية مرتبطة بشكل كبير بالسياسة الأمريكية فمن المنطقي التقرب لصالح إسرائيل، وإسرائيل كما هو معروف الطفل المدلل للولايات المتحدة. من هنا كانت للمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل دور كبير في إتخاذ القرارات التي تخص بلدانهم أو المنطقة، وليس الحوار أو الدين أو التاريخ المشترك أي تأثير في مسار السياسة التركية فيما يتعلق بالعلاقات التركية العربية وإنما المصالح الاقتصادية هي الأهم.
- ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في تعزيز وتطوير العلاقات التركية العراقية.
- إستغلال تركيا لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لتحقيق مآربها لاسيما في محاربة فلول حزب العمال الكردستاني.
- تعد المشكلة الكردية واحدة من أبرز المعضلات تأثيرًا في العلاقة بين أنقرة وواشنطن نتيجة لتضارب المصالح التركية والأمريكية فيما يخص هذه المسالة فتركيا تنظر للأكراد على أنهم عامل تهديد للأمن القومي التركي، في حين ترجع الولايات المتحدة الفضل للأكراد في نجاح حربها على العراق.
- أن العلاقات التركية الأمريكية قد يشوبها ويتخللها بعض التباين لكن لا يمكنها الخروج عن دائرة التحالف الاستراتيجي.

- ترى تركيا في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي عامل مساعد لها في تحقيق سياستها على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي تساهم القضية الفلسطينية في جذب مزيد من التأييد الشعبي التركي لحزب العدالة والتنمية، أما على الصعيد الخارجي كسب مزيد من التأييد والقبول العربي.
- وفي الأخير أنه وفي ظل المخاطر المستمرة التي تهدد المصالح والأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط ستبقى وعود الشراكة والتعاون مع تركيا كما كانت على مر الإدارات الأمريكية السابقة.

الـمـلاحـق

ملحق رقم.(01) :

خريطة توضح موقع تركيا

source : Zanotti ,Jim. **Turkey background and us relations**. Usa : Congressional research service. 2015. P. 3. Cited in: http/ www.fas.org.crs/midiast/k 41368.pdf .

الملحق رقم.(02):

خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط.

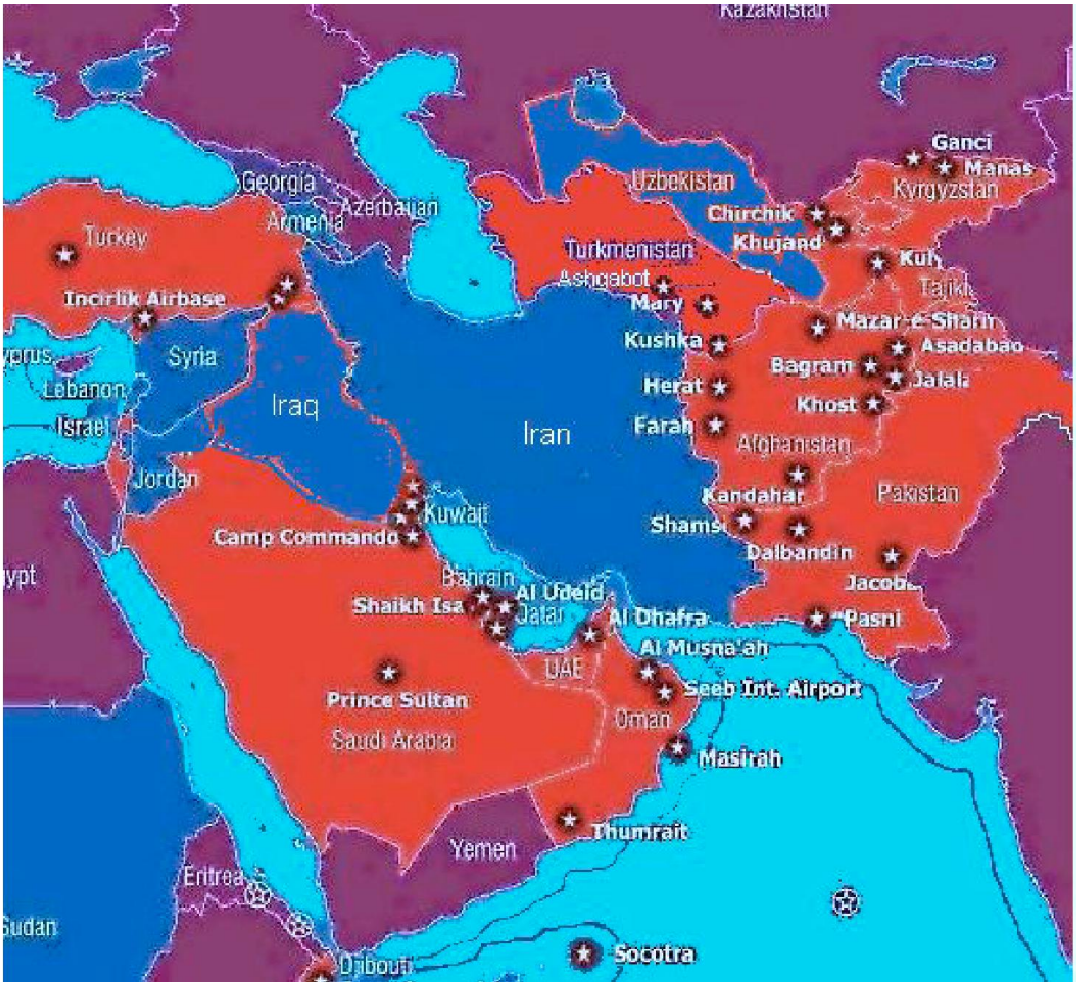

المصدر: محمد قاسم عبد: **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001م**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، (د.س)، ص 6.

ملحق رقم (03):

رؤساء الجمهورية التركية في الفترة (1938- 2000م)

المصدر: مصطفى محمد الطحان: **تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1842 – 2006**م، (دد)، الكويت، 2007، ص 188.

ملحق رقم (04):

جدول يوضح الواردات التركية من الولايات الأمريكية للفترة ما بين 1951 – 2000.

العام	الواردات من الولايات المتحدة (ألاف الدولارات)	إجمالي الواردات (آلاف الدولارات)	النسبة المئوية	الصادرات إلى الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات)	إجمالى الصادرات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية
1951	70068	285446	24،5	44424	263424	16.9
1955	111297	497637	22.4	48640	313346	15.5
1960	120609	468186	25.8	48130	320731	18.3
1965	160639	571953	28.1	82329	463738	17.8
1970	206045	947604	21.7	56235	588476	9.6
1975	425748	4738558	9	147120	141075	10.5
1980	432357	7909443	5.5	127390	2910122	4.4
1985	1150061	11343375	10.1	505992	7958008	6.4
1990	2281647	22302126	10.2	967622	12959288	7.5
1995	3723986	35709011	10.4	1513831	21637041	7
2000	3911022	54502821	7.2	3135162	27774906	11.3

المصدر: عقيل سعيد محفوض: **المرجع السابق**، ص 243.

ملحق رقم (05):

جدول يوضح المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا 1990 – 1999 (بملايين الدولارات).

العام	الأموال العسكرية الخارجية FME		إعتمادات الدعم الاقتصادي (FSE) القروض	الإجمالي
	الهبات	القروض		
1990	412.220	85.630	14.263	5121.113
1991	500.000	100.000	250.000	850.000
1992	475.000	25.000	75.000	575.000
1993	-	450.000	125.000	575.000
1994	-	405.000	119.978	524.978
1995	-	828.059	45.750	373.800
1996	-	320.000	33.500	353.500
1997	-	175.000	22.000	197.000
1998	-	-	-	-
1999	-	-	-	-

المصدر: أحمد نوري النعيمي: تركيا والولايات المتحدة دراسة في تطور علاقاتهما بعد الحرب الباردة 1991 – 2000، **المرجع السابق**، ص 8.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1 – أوغلو أحمد داوود: العمق **الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، (2010).

2 – أحمد عبد العزيز محمود: **تركيا في القرن العشرين**، المكتب الجامعي الحديث، (د.ب)، (2012).

3– أحمد يوسف أحمد وآخرون: **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004).

4 – باكير علي حسين وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، (2010).

5 – بيار مصطفى سيف الدين: **تركيا وكردستان العراق " الجاران الحائران"**، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (2009).

6– دني إيمان: **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، (2014).

7– الزبيدي كريم مطر حمزة: **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، دار العلوم العربية، بيروت، (2010).

8 – الزبيدي كريم مطر حمزة: **سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، (2010).

9 – حامد محمود عيسى: **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي للعراق 1914– 2003**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (2005).

10 – مصطفى محمد الطحان: **تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1842 – 2006م**، (دد)، الكويت، 2007.

11– منصور عبد الحكيم: **بروتوكولات حكام صهيون**، دار الكتاب العربي، دمشق، (2001).

12– منصور عبد الحكيم: **تركيا من الخلافة إلى الحداثة.. من أتاتورك إلى اردوغان**، دار الكتاب العربي، دمشق، (2013).

13 – محفوض عقيل سعيد: **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، (2012).

14– نائل الدهشان: **القضية الكردية**، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، فلسطين، (2009).

13– نور الدين محمد: **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، (2008).

15 – النعيمي احمد نوري: **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط**، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، (2013).

16 – الصالح منال: **نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، (2012).

17– ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم: **العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (95)، الإمارات، (2004).

18 – خورشيد دلي حسين: **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، (1991).

19– الضرابعة زياد شفقان: **الإتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، (2010).

20– الشرطي طارق زياد: **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية "عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة"**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، (2014).

21 – الغريري محمد ياسر خضير: **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوربي 1993 – 2010**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2010).

22– الغالبي سلوى سعد: **العلاقات العثمانية – الأمريكية 1830– 1918**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (2002).

المجلات والدوريات:

1 – أحمد عمر كامل: **الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان العراق**، دراسات دولية، العدد 33، جامعة بغداد، العراق، (د.س).

2– أحمد جميل هبة: **الإستراتيجية الأمريكية تجاه تركيا خلال الحرب الباردة 1947– 1952**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، جامعة ميسان، العراق، (د.س).

3 – إبراهيم سلمان مصطفى وسرحان الحمداني ضاري: **تركيا وتطورات القضية الفلسطينية**، المجلة السياسية والدولية، العراق، (د.س).

4- بيبرس سامية: **الدور التركي المتعاظم في الشرق الأوسط**، مجلة شؤون عربية، مجلد 176، عدد 144، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، (2010).

5 - جراهام إي فولر: **النموذج التركي بين الحقيقة والخيال**، دراسات مترجمة، (د.ب)،(د.س).

6 - هنري ج باركي: **العراق وجيرانه**، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، (2005).

7- وهيب حسين حافظ: **الولايات المتحدة وإستراتيجية إحتواء العراق**، دراسات دولية، العدد 52، العراق، (د.س).

8- زريقات فايز وأبو حمدي أكرم: **أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 4، الأردن، (د.س).

9- حنفي عبد العظيم محمود: **العلاقات الأمريكية التركية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 153، القاهرة، (2003).

10- حيدر علي حسين: **إحتلال العراق وتداعياته الإقليمية**، دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 17، (د.ب)،(د.س).

11 - حقي توفيق سعيد: **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج 2002 – 2008**، مجلة العلوم السياسية، العددان 38- 39، العراق، (د.س).

12- الحيالي أزهار عبد الله حسن: **المتغير الأمريكي في الخلاف التركي – الكردي بعد عام 2003**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد 3، العراق، (2010).

13 – لعبيدي جاسم حسون: **حزب العمال الكردستاني وأزمة الهوية**، المجلة السياسية والدولية، جامعة النهرين، العراق، (د.س).

14– اللباد مصطفى: **العامل الكردي في السياسة التركية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 169، القاهرة، (2008).

15 – لمياء محسن الكناني وهادي حسين: **الحدود الإدارية لإقليم كردستان 1921- 2012م**، دراسة تاريخية، جامعة النهرين، العراق، (د.س).

16 – لقاء مكي: **تركيا صراع الهوية**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، (2006).

17- لقاء مكي: **الكرد دروب التاريخ الوعرة**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، (2006).

18– مثنى علي المهداوي وعلوان علي محمد: **السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي من العراق**، مجلة الأستاذ، المجلد 2، العدد 207، العراق، (2013).

19 – محمد قاسم عبد: **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001م**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، (د.س).

20 – محمود تركي فارس: **المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية 2001-2010**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (د.س).

21 – المعموري أحمد سلمان: **العراق في الإستراتيجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، (د.س).

22 – الملحقية الثقافية السعودية في تركيا: **الدليل الإرشادي للطالب والباحث السعودي في تركيا**، الملحقية الثقافية السعودية في تركيا، أنقرة.

23 – نبراس خليل إبراهيم: **سياسة تركيا الخارجية إزاء مصر1960 – 1971**، مجلة كلية الآداب، العدد 99، جامعة بغداد، العراق، (د.س).

24 – النعيمي لقمان عمر محمود: **تركيا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991 – 2000**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (د.س).

25 – النعيمي لقمان عمر محمود: **تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة) 1991 – 2007**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (2008).

26 – النعيمي لقمان عمر محمود: **مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003 – 2010**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (د.س).

27 – النعيمي لقمان عمر محمود: **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002 – 2011**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (د.س).

28 – سرور عبد الناصر محمد: **دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي بإحتلال العراق عسكريا 2003**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 14، العدد 1، فلسطين، (2010).

29 – عبد الفتاح بشير: **العلاقات التركية الأمريكية**، المجلد 38، العدد 150 ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (2003).

30 – العزاوي سلمان داوود سلوم: **سياسات حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، العراق، (د.س).

31 – العباسي ريان ذنون: **سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية**، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 1، (د.ب)، (2010).

32 – العلاف إبراهيم خليل: السلوك **السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5، جامعة الموصل، العراق، (2006).

33 – صالح منال محمد: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا – حزب العدالة والتنمية – أنموذجا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد 5، العدد، 10، جامعة الموصل، العراق، (2010).

34 – الربيعي كوثر عباس: **العلاقات الأمريكية – التركية في الميزان الاستراتيجي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، (د.س).

35 – الشاوي عصام نجم: **الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية التركية حتى عام 1975**، دراسات تاريخية، العدد 6، جامعة ميسان، العراق، (2009).

36 – شوقي علي: **مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)**، المجلة السياسية والدولية، بغداد، العراق، (د.س).

37 – تلا عاصم فائق: **أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية التركية**، دراسات دولية، العدد 54، العراق، (د.س).

38 – تركي فارس محمود: **المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية 2001-2010**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (د.س).

39 – خلف رمضان محمد الجبوري: **الشرعية الدولية والموقف من إحتلال العراق**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11، العدد 40، العراق، (2009).

40 – الضميري عماد: **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، فلسطين، (2002).

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 – أحمد عبد الكريم أبو هجرس: **العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط 2002 – 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، إشراف أبو ختله صلاح، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2014.

2– هبة عادل يعقوب أكديدك: **السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والإتحاد الأوربي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الدراسات الدولية، إشراف رائد بدر، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011.

3 – هشام سوادي هاشم سوداني: **العلاقات العثمانية الأمريكية 1908 – 1920**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص فلسفة التاريخ الحديث، إشراف خليل علي مراد، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، 2002.

4 – حيدر جاسم محمد محمود: **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، إشراف عبد القادر محمد فهمي الطائي، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013 /2014.

5 – نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع: **العلاقات التركية الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950 – 1960**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، إشراف قيس ناطق محمد الدليمي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2004.

6 – سمر فضلا عبد الحميد محمد: **أكراد العراق تحت حكم الكريم قاسم 1958 – 1963**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف رأفت غنيمي الشيخ، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، القاهرة، (د. س).

7 – أبو الريش محمد خالد سرحان: **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 – 2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، إشراف الأسطل رياض محمود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

الموسوعات والمعاجم:

1 – البعلبكي منير: **معجم أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

2 – الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.س).

3 – مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **الموسوعة العربية العالمية**، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز السعود الخيرية..

باللغة الأجنبية:

1- Michael, P Sullivan: **Internationel relation**, **Therories and Evidence**, N.J. Prentice Hal. Line, 1976.

2- Dahal B Slutzky: **Temeliene of turkish – Israël relations 1949 – 2006**, the Washington institute for near East policy, 2006, p 7.

3- **source** : Zanotti ,Jim. **Turkey background and us relations**. Usa : Congressional research service. 2015. P. 3. Cited in: http/ www.fas.org.crs/midiast/k 41368.pdf . 11/03/2017. 10 :30.

الشبكة المعلوماتية:

1 - **الجزيرة نت**، مُتحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons /2017/9/7/، بتاريخ 04-02-2017. 01:30 .

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	**أ – ط**
الفصل الأول: المسار التاريخي للعلاقات التركية الأمريكية حتى عام 1991.	**12**
أولا: العلاقات العثمانية الأمريكية.	**12**
ثانيا: مع قيام الجمهورية التركية.	**19**
ثالثا: بعد الثورة الإيرانية.	**24**
رابعا: العلاقات التركية الأمريكية مطلع التسعينات.	**26**
الفصل الثاني: محددات العلاقات التركية الأمريكية.	**30**
أولا: الموقع الجغرافي.	**30**
ثانيا: المحدد الاستراتيجي.	**32**
ثالثا: المحدد الاقتصادي.	**35**
رابعا: العضوية في الاتحاد الأوربي.	**38**
خامسا: المحدد الكردي.	**43**
الفصل الثالث: أثر العلاقات التركية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط 1991 – 2003.	**49**
أولا: الحرب على العراق.	**49**
ثانيا: القضية الكردية.	**56**
ثالثا: الصراع العربي الإسرائيلي.	**61**

الخاتمة.	70
قائمة الملاحق.	75
قائمة المصادر والمراجع.	81
فهرس الموضوعات.	92